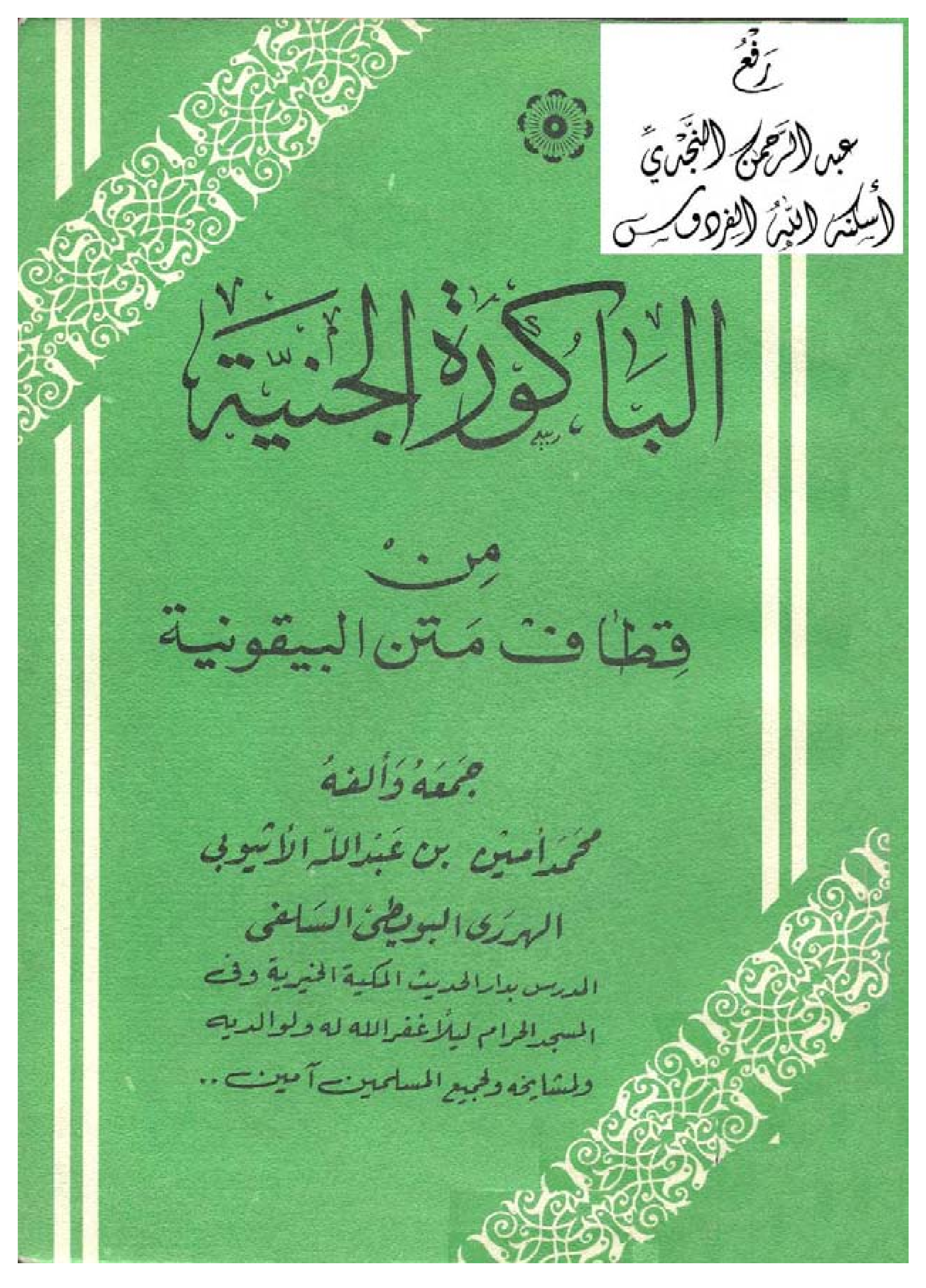


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الباكورة الجنية
من
قطاف متن البيقونية
جمعه وألفه
محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي
الهرري البويطي السلفي
المدرس بدار الحديث المكية الخيرية وفي
المسجد الحرام ليلاً غفر الله له ولوالديه
ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين ..

الباكورة الجنية



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الباكورة الجنية

من
قطاف متن البيقونية

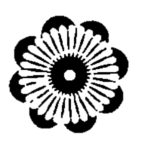
جمعه وألفه
محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي
الهرري البويطي السلفي
المدرس بدار الحديث المكية الخيرية وفي
المسجد الحرام ليلاً غفر الله له ولوالديه
ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين ..



وقد قام بتصحيحه الشيخ محمد بن عمر بن عبد الهادي مدير دار الحديث الخيرية .

جزاءه الله خير الجزاء

وهذا الكلام الآتي ماكتبه الشيخ محمد بن عمر بعد تصحيحه على النسخة الأصلية .



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (وبعد) فقد عرض عليَّ الأخ الفاضل الشيخ محمد الأمين المدرس بدار الحديث الخيرية هذا الكتاب شرح البيقونية في مصطلح الحديث فاطلعت عليه فوجدته مفيداً ونافعاً للطلاب فجزاه الله خير الجزاء على هذا المجهود الذي قام به وأسأل الله أن يُسهِّل طبعه للانتفاع به والله الموفق ..

محمد عمر عبد الهادي

١٤٠٣/١/١٤ هـ

طبع بأذن من وزارة الاعلام فرع مكة على نفقة مؤلفه بتاريخ ١٤٠٤/٨/٨ هـ .

شعر :

مَا حَوَى ٱلعِلْمَ جَمِيْعاً أَحَدُ لاَ وَلَوْ مَارَسَهُ أَلْفَ سَنَةْ
إِنَّمَا ٱلعِلْمُ بَعِيْدٌ غَوْرُهُ فَخُذُوْا مِنْ كُلِّ عِلْمٍ أَحْسَنَهْ

آخر :

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَافِظاً وَاعِياً فَجَمْعُكَ لِلكُتُبِ لاَ يَنْفَعُ
أَتَحْضُرُ بِالْجَهْلِ فِيْ مَجْلِسِ وَعِلْمُكَ فِي الْكُتُبِ مُسْتَوْدَعُ

« فائدة الباكورة الجنية »

هى فى أصلها أول ما يدرك من الفاكهة
وأول كل شيء انتهى …

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العزيز العالي الحميد ، الذى خصَّ هذه الأمَّة بمعرفة الأسانيد ، المشهور بإسباغ نعمه على القديم والحديث ، ودَبَّجَنَا بمعرفة الحسن والصحيح من الضعيف والخبيث .

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادةً أَسْلُكَ بها مسالك أهل السنن الصِّحاح ، وأَحترِزُ بها عن مذاهب أهل البِدَع والإقتراح ، وأشهد أن سيدنا محمَّدا صلى الله عليه وسلم عبدُه ورسوله الرافع المرفوع ، الواصلُ لدين الله بعدما تَلَاشَىْ في الجاهليّة وكَأَنَّهُ المقطوع ، صلَّى الله عليه وسلَّم صلاةً وسلاماً موصولَيْنَ إلى يوم الجمع والمُعارضة ، والمُناقشةِ والمحاسَبةْ ، وعلى آله وصحبه الذين أَسَّسُوا مع نبيّهم أساسَ الدين المُؤتِلف المتَفِق ، وهدَّموا آثار أهلِ الدين المختلف المفترق ، بسيفهم المُهَنَّدِ المُسلَّلِ ، وجهادِهم المُجَهَّدِ المُسَلْسَلِ ، وعلى التابعين لهم بِتَدوين الأحاديث الصحيحة ، ورَفْضِ ماسواها مِمَّا يَسْتَهْجِنُهُ كاملُ القَرِيحَة ، وتابعيهم برفع الأحاديث المرفوعة ، ووَضْعِ الأكاذيب الموضوعة ، وعلى كلِّ من اقتفى أَثَرهم ، وتَتَبَّع خبرهم ، إلى يوم الجمع والمحشر ، وهَوْلِ العَرْضِ والفزع الأكبر .

« **أما بعد** »

فإنّي لمَّا رَأيتُ منظومةَ البيقونية قد عظُم وَقْعُها ، وعَمَّ نَفْعُها ، في جميع الأقطار ، لِمَا اشْتملَتْ عليه من أقسام الحديث والأخبار ، وكانت هِمَمُ أهل الزمان قاصرةً عن إدراك الشُّروح الكبار ، سَنَحَ لي في ذهني القاصِر ، وفَهمِي السقيم الفاتِر ، أن أَتطفَّل عليها ، بوضْعِ شرح عليها ، يُحلِّلُ عُقَدَ معانيها ، ويُفكِّكُ جُملَ مبانيها ، ليس بالقصير المُخلّ ، ولا بالطويل المُملّ ، بل له بينهما الحُلولُ والمحَلُّ ، يكُون مناسبا لحال أهل الزمان ، الذى قلَّ فيه الإهتمامُ بالعلم والعرفان ، وقد جعلْتُه مَمْزُوجاً مع المنظومة رجاء أن يُقرِّب إِجْتِناءَ معانيها ، ويُذلِّلَ صِعاب مبانيها .

وقد جعلْتُ في كل مبدأ كلِّ قسم من أقسام الحديث أسئلةً وأجوبةً تتعلَّقُ به لابُدَّ من حفظها لكل مَنْ لهُ رغبةٌ في هذا الفنّ .

على أنِّي لم أَبْرُزْ في هذا المِيدان ، مُدِّعيا أنّي من أهل هذا الشّأن ، غيرَ أنى مُتَشَبِّهٌ بمن سَبَقنى من العلماء والإخوان ، ولله درُّ القائل :

فتشبَّهُوا إنْ لم تكونوا مِثْلَهم ... إنَّ التشبُّه بالكِرام فلاحُ

وقال الآخرُ :

تُطالبُنى بجمعِ الكُتب نَفْسي ... وفيها لَذَّتَا بصرِى وسمعى

فقلتُ لها الدَّفاترُ ليس تُحصَى ... وما رُمْتِيْه يَقْصُر عنه وُسْعِى

وما أُبرِّىء نفسى من وقوع الخطأ فيه والخلل ، فإني كنتَ أسيرَ الجهل والزلل .

وسميته « **الباكورة الجنية من قطاف الأسئلة الحديثية ، في حلّ وفكّ معانى ومبانى منظومة البيقونية** » ، وعلى الله الكريم إعتمادي ، وإليه تفويضي واستنادي .

وقد إستحسنْتُ أن أذكُر قبل الشروع فيه مقدمةً تشتمل على مَبَاديْ هذا الفن ليكون قارئُه على بصيرة في هذا الشأن فقلت مستمداً من الله التوفيقَ والهدايةَ لأقوم الطريق .



« مقدمــة »

ينبغي لكل شارع في فنّ من الفنون أن يعرفَ المبادىءَ العشرةَ المشهورةَ عندهم ليكون على بصيرة فيه من أول الأمر وإلاّ صار كمن ركب مَتْنَ عمياء وخَبَطَ خَبْطَ ناقةٍ عَشْواء ، وهي :

الحدُّ ، والموضوع ، والثمرة ، والفضل ، والنسْبة ، والواضع ، والاسم ، والاستمداد ، والحكم ، والمسائل .

وقد جمعها محمدٌ بن علىّ الصبَّانُ في هذه الأبيات فقال :

إنّ مبادىء كل فنٍّ عشرة ... الحدُّ والموضوع ثم الثَّمرَه
وفَضْلُه ونسبه والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض إكتفى ... ومَنْ درَى الجميع حاز الشَّرفَا

فالآنَ نشرع في فنّ مصطلح الحديث ويُسمَّى : عِلمْ الحديث دِرايةً ، أى مِن جهة الدراية والتفكُّرِ في أسانيده ومُتونه .

فنقول : حدُّه علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوالُ السَّند[1] والمتن من صحة وحسن وضعف وعلوّ ونزول ورفع وقطع وكيفيةِ التحمل[2] والأداء وصفات الرجال من عدالة وفسق وغير ذلك[3] .

---

(١) والسند : هو الاخبار عن طريق المتن وأما الاسناد فهو رفع الحديث إلى قائله (والمتن) هو ماإنتهى إليه السند ا هـ مؤلفه .

(٢) كسماعه الحديث من الشيخ وقراءته عليه فهي داخلة في أحوال السند فتكون مجرورة عطفا على الصحة ا هـ مؤلفه .

(٣) كالرواية بالمعنى وطبقات الرجال ا هـ مؤلفه .

وموضوعه : الرَّاوىْ وَالمَرْوىُّ من حيثُ القبولُ والردُّ .
وثمرته أيْ فائدته معرفةُ مايُقبلُ ومايُردُّ من ذلك .
وفضلُه فَوقَانَهُ على سائر العُلوم بالنظر إلى مايُبْحثُ فيه .
ونسبتُه تَبايُنُهُ وتخالُفه لسائر العلوم .
وواضعهُ القاضي أبو محمد الحسنُ بن عبد الرحمن بن خلاّد الشهيرُ بالرَّامَهُرْمُزِيِّ بفتح الميم الأول وضم الهاء وسكون الراء الثانية وضم الميم الثانية .
واسمهُ علمُ مصطلح الحديث ويسمى علم الحديث دِرايةً كما تقدم .
وإستمداده من الأحاديث النبوية والآثار المروية وحكمه وجوبُهُ العينىُّ على قارىء الحديث .

والكِفائىُّ على أهل كلٍّ ناحية

ومسائله قضاياه الباحثةُ عن أحوال السند والمتن كقولهم : كلُّ حديث إشتمل على إتصال السند والعدالة والضبط وخلا عن الشذوذ وعن العلَّة القادحة فهو صحيح .

وكقولهم : كلُّ ماأختلَّ فيه شيء من ذلك فهو ضعيف .

((**فائدة**)) قال الحافظ بن حجر : وهو أى الرامهرمزىُّ أوَّلُ منْ صنَّف في إصطلاح هذا الفنّ فعَمِلَ كتابَه المسمّى بالمحدِّثْ الفاصِل ، بكسر الدال المشدودة والصاد لكنّه لم يِسْتوعِبْ . إنتهى .

وأما عِلْمُ الحديث روايةً :

فيُحدُّ بأنه علم يشتمل على ماأُضيف إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا ، أي يشتمل على رواية ذلك في نقله وضبطه وتحرير ألفاظه وموضوعُه ذاتُ رسول الله ﷺ من حيثُ أقوالُه وأفعالُه وتقريراتُه .

وثمرتُه أى فائدتُه الإحتراز عن الخطأ في نقل ذلك ، وقيل فائدتُه الفوز بسعادة الدارين ، كما في التدريب

وفضلُه فَوقَانُهُ على سائر العلوم .

ونسبتُه تبايُنه لسائر العلوم .

وواضعُه محمد بن شهاب الزهرى في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز ، أى أنه أوَّل مَنْ دَوَّنه وجمَعَه بأمر عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وإسمُهُ علمُ الحديث رواية .

وإستمداده من أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم .

وحكمه الوجوبُ العينيُّ فيما يتعلَّقُ بالواجبات والنَّدْبُ في غيره .

ومسائله قضاياه البَاحِثَةُ عن أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم من حيثُ الرفعُ والوقفُ والإتصالُ والإنقطاعُ .

كقولهم : كل قول أو فعل رُفع إلى النبي ﷺ فهو مرفوع مَثلاً .

(فائدةٌ أُخرى)

والطالبُ هو مُرِيدُ فنِّ الحديث الشارعُ فيه بحيثُ لم يَصِلْ إلى مرتبة الشيخ .

والمحدِّثُ مَنْ عَرَف رجالَ الراوِيةِ والمرويَّ في الذي حدَّث به .

والحافظُ من حفظ مائةَ ألِف حديث متناً وإسناداً عالماً بأحوال رُوَاتها من تاريخ وَفَاةٍ وجَرْحٍ وتعديلٍ .

والحُجَّةُ مَنْ حفظ ثلاثمائةِ ألِف حديث متناً وإسناداً كذلك .

والحاكِم من أحاطَ عِلْمُهُ بكلِّ مارُوِىَ عن النبي ﷺ .

والمُسنِدُ بكسر النون هو من يَرْوِى الحديث باسناده سواء كان عنده علم به أو لَيس له إلاّ مجردُ روايةٍ وهو أَدْنَى رُتْبَةً من الحافظ والمحدث .

وقال المَناوِىُّ أخرج بنُ أبى حاتم في كتاب الجرح والتعديل عن الزهري أنه قال لا يُولد الحافظُ إلا في كل أربعين سنة ا هـ .

((وثَالِثَةٌ)) في الفرق بين الحديث والسنة والخبر والأثر .

أمَّا الحديث : فهو لغة ضِدُّ القديم .

وأمَّا إصطلاحاً فقد تقدَّم لك بيانُه وأنَّه ينقسم إلى قسمين .

وأما السنة : فهي لغة الطريقةُ .

وإصطلاحا ماأضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، فهي على هذا مرادفةٌ للحديث بالمعنى المتقدم ، وقيل الحديث خاص بقوله وفعله والسنة عامّةٌ .

وأما الخبر : فهو لغة ضد الإنشاء .

وإصطلاحا قيل هو مرادف للحديث بمعناه الإصطلاحيِّ ، وقيل الحديثُ ماجاء عن النبي ﷺ ، والخبرُ ماجاء عن غيره ومِنْ ثَمَّ قيل لمن يشتغلُ بالحديث مُحدِّث وبالتواريخ ونحوها إخباريٌّ ، وقيل الحديث أخصُّ من الخبر فكلُّ حديث خبرٌ ولا عَكْسَ .

وأما الأثر : فهو لغة بقيَّةُ الدار ونحوها .

وإصطلاحا قيل مرادف للحديث ، كما قال النوويُّ إنَّ المحدثين يُسمُّون المرفوعَ والموقوف بالأثر ، ولهذا يُسمَّى المحدث أثريّاً ، وقال فقهاءُ خُراسان : الخبر هو المرفوع والأثر هو الموقوف .

فلما كان قولُ الصحابي بقيَّةً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم وكان أصلُ الأخبار إنما هو عنه صلى الله عليه وسلم ناسب أن يُسمَّى قولُ الصحابي أثراً وقولُ المصطفى ﷺ خبراً .

قال الناظم رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في الدارين آمين :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وإنما بَدَأَ الناظم منظومتَه بالبسملة إبتداءً حقيقياً وهو الابتداءُ الذي لم يسبقه شيء إقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بقوله ﷺ « **كلُّ أمر ذى بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبترُ** » وفي رواية « **فهو أقطع** » وفي أخرى « **فهو أجذم** » رواياتٌ .

والمعنى على كلٍّ أنه ناقصٌ وقليلُ البركة ، فهو وإِنْ تَمَّ حِسَّاً لا يتمُّ معنىً .

وإنما لم يأت الناظم بالبسملة منظومةً كما فعله الشاطبيُّ وأضرابُه لأنه خلافُ الأَولى .

و (الباء) في بسم الله متعلِّقة بمحذوف وجوبا لشبهه بالمثل قدَّره البصريون إسما خاصا مؤخرا تقديره بسم الله الرحمن الرحيم تأليفى ، لأنَّ المقامَ للدوام والإسم أَلْيَقُ به لدلالته على الدوام .

وقدَّره الكوفيون فعلا خاصا مؤخرا تقديره بسم الله الرحمن الرحيم أُأَلِّفُ ، لأن الأصلَ في العمل أن يكون للأفعال .

وذكر الشيخُ ابن القيّم رحمه الله تعالى لحذف العامل فوائدَ :

منها : أنه مَوْطِنٌ لا ينبغي أَنْ يتقدَّمَ فيه غيرُ ذكر الله تعالى .

ومنها : أنَّ الفعلَ إذا حُذف صحَّ الابتداءُ بالبسملة في كل عملٍ وقولٍ وحركةٍ ، فكان الحذفُ أعمَّ . إنتهى .

و (باءُ) « بسم الله » للمصاحبة وقيل للاستعانة وقيل للتبرك .

والتقدير : بسم الله أُأَلِّفُ حال كوني مصاحبا ، أو حال كوني مستعينا بذكره ، أو متبركا به .

وأمّا ظهورُ العاملِ في قوله تعالى « **إقرأ باسم ربّك** » ، وفي قوله : « **بسم الله مَجْرَيْهَا** » فلأنَّ المقام يقتضي ذلك كما لا يخفى « غَرِيْبَةٌ » ، قال بعضهم : وإنّما إختصَّتْ الباءُ بالبسملة مِن بين الحروف الهجائيةِ الثمانيةِ والعشرين لأنها أوُل حرف نَطقَ به بَنُو آدم في عالم الذرّة حين جَمَعَ المولى أرواحهم على ظهر آدم وسألهم بقوله « **ألستُ بربكم قالوا بَلَى** » .

والاسم مشتقٌ من السُّمُوّ عند البصريين وهو العُلُوُّ ومن السِّمةِ عند الكوفيين وهي العلامةُ لِسُمُوِّهِ على مُسمّاه أو لكونه علامة على مسماه .

ومعنى الله : مَنْ تقادَمَ ذاتُه وتعاظَمَتْ صفاتُه .

ومعنى الرحمن : من عظُم إحسانُه وعَمَّ إمتنانُه .

ومعنى الرحيم : مَنْ سدَّ كل فَاقَةٍ ولم يُحمِّل فوقَ طاقةٍ .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

أَبْـــدَأُ بِالحَمْــــدِ مُصَلِّيـــاً عَلــىَ ... مُحـمَّـدٍ خَيْرِ نَبـيٍّ أُرْسِــــــــلاَ

ولمَّا أرادَ الناظم أن يبتدىء منظومتَه بالحمدلة إبتداءً إضافيا أي نِسْبيّاً وهـو الـذي لم يُسْبق بشيء من المقصود قال :

(أبدأ) منظومتي هذه بَدْءاً إضافياً (بالحمد) لله تعـالى إقتـداءً بالكتـاب العزيـز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « **كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع** » « رواه أبو داود وغيره وحسَّنه ابن الصلاح » ، وقوله صلى الله عليه وسلـم : « **إنَّ اللّهَ عزَّ وجلَّ يُحِبُّ أن يُحْمَدَ** » « رواه الطبراني » .

وإنما أردف البسملـة بالحمدلـة لأنَّ المقتصرَ على التسميـة لا يُسمَّـى حامداً عرفـا ، وعملاً بأحاديثِ الحَمْدَلِةِ .

والحمد لغة الوصفُ بالثناء على الجميل الإختياري ، سواء كان في مقابلـة نعمـة أم لا ، وسواء تعلّـق بالفضائـل أي : بالصفـات التـي لا يتعـدَّى أثرُهـا للـغير كالحسن والجمال ، أمْ تعلَّق بالفواضل أي : التي يتعدَّى أثرُها للغَيْرِ كالشجاعة والأنعام .

وعرفا : فعل يُنْبِىءُ عن تعظيم المنعـم بسببِ كونـه مُنعِمـاً سواء كان قولا بالـلِّسان بأن يُثْنِي عليه به ، أو إعتقاداً بالجنان بأن يعتقد إنصافَه بصفات الكمال ، أو عملاً وخدمةً بالأركان والجوارح بأن يُجْهِدَ نفسَه في طاعتـه وخدمتـه كالقيـام له ورفـع اليـد له ، فموردُهُ أي : محلُّه عامٌّ ومتَعلَّقُه أى السببُ الباعثُ عليه وهو النعمة خَاصٌّ .

قال الشاعر :

وما كـانَ شُكْرِي وافيـاً بِنَوالِكُـم ... ولٰكِنَّنِي حَـاوَلْتُ في الجُهْـدِ مَذْهَبـا

أفادَتـكـم النعمـــاءُ منِّـي ثـلاثـــةً ... يَدِي ولِسـاني والضميرَ المُحَجَّبَـــا

وقوله (مصلّيا) حال من فاعل أَبْدَأُ أي : أَبْدَأُ منظومتي هذه بحمد الله سبحانـه وتعالى حالة كوني مُصلِّيا على محمد ، أو حالٌ مؤكِّدةٌ لعاملها المحذوف تقديره : أُبْدَأُ

بحمد الله أوّلا وأُصلىّ وأُسلّم ثانيا حالةَ كوني مصلّيا ومُسلّما ، (على) سيدنا (محمدٍ) الخُلْقِ وأحمدِ الخَلْقِ ، (خير نبيّ أرسلا) بألف الإطلاق[1] أى : أَفضلِ نبيٍّ أرسله الله سبحانه وتعالى إلى الخلق بشريعته إلى عباده المكلّفين لعموم رسالته لجميع أنواع الثقلين الإنس والجن ، فهو صلى الله عليه وسلم سيد الأنبياء والمرسلين ، وقطب الأولياء والمقربين وأمانُ الله في السموات والأرضين فقد قال تعالى « **وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين** » .

وهذا الإسم أعني محمداً عَلَم له صلى الله عليه وسلم ، وقد روَى البخاري في تاريخه الصغير عن علىّ بن زيد قال : كان أبو طالب يقول :

وَشَقَّ لَهُ من إسمِهِ ليُجِلَّه ... فذُو العرشِ محمودٌ وهذا مُحمَّد

ومعنى الصلاة من الله الرحمةُ المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة الإستغفارُ ، ومن الآدميين الدعاءُ .

ومعنى السلام تأمينهُ صلى الله عليه وسلم مما يخافه على أمّته لأنه معصوم ، نعم يخافُ صلى الله عليه وسلم خوفَ إجلال ومَهابةٍ إذ هو أشدُّ الناس قربا إلى الله تعالى .

وإنما أتى الناظم بالصلاة على النبىّ ﷺ إمتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز « **إن الله وملائكته يصلون على النبي يأأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما** » ، وعملا بما روى عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « **من صلَّى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفرُ له مادام إسمي في الكتاب** » وبحديث « **مَنْ صلَّى عليه صلاةً صلى الله عليه بها عشراً** » .

---

(١) وهو إشباع حركة الرويّ فيتولد منه حرف مجانِسٌ لها ويسمى ذلك الحرفُ وَصْلا عند العروضيّين ا هـ مؤلفه .

الإعـــــراب

(أبـدأ) : فعـلٌ مضارع مرفـوع وفاعله ضمير مستتـر فيـه وجوبـاً تقديـره أنـا ، والجملة مستأنفة إستئنافا نحويا .

(بالحمد) : جار ومجرور متعلق بأبدأ .

(مصليا) : حال من فاعل أبدأ .

(على محمد): جار ومجرور متعلق بمصليـــا .

(خيـر) : صفة لمحمد أو بدل منه أو عطف بيان ، خير مضاف

(نبيّ) : مضـــاف إليـــه .

(أرسـلا) : فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير مستتـر فيه جوازا تقديـره هو يعود على نبيّ ، والألف للاطلاق ، والجملـة من الفعـل المغير ونـائب فاعله صفة لنبيّ عملا بالقاعدة المشهورة عندهم : إنَّ الجمل إذا وقـعتْ بعد المعارف تكون حالا ، وبعد النكرات صفةً ، والتقدير هنا خيـرِ نبـيٍّ مُرْسَلٍ .

ومعنى البيت أبدأ منظومتي هذه بحمد الله سبحانه وتعالى حال كوني مصليـا ومسلِّما على سيدنا محمد أفضل مرسل أرسله الله سبحانه وتعالى إلى عباده المكلفين .

قال الناظِم رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

وَذِي من أقْســامِ الحَـــديثِ عِـدَّةْ وَكـــلُّ وَاحـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدْهْ

(و) بعدَ مافرَغْتُ من إبتـدائي بالبسملـة والحمدلـة والصلاة على رسول الله ﷺ فأقولُ لك أيُّها الراغبُ في هذه المنظومه هـ ا (ذِيْ) الألفـاظُ المستـحضرةُ في ذهنـي بأعتبـارِ دلالتها على المعـاني الآتي ذِكْرُهَـا حال كونها (من أقسام) علـم (الحديث عِدَّة) بَكسر العين وتشديـد الـدال : خبر عن إسم الإشارة أي : هذه الألفـــاظُ المستحضرةُ في ذهني باعتبـار دلالتها على المعاني ألفـاظٌ مشتملـةٌ على عددٍ من أقسام علـم الحديث قَدْرُهـا إثنـان وثلاثـون منها مايختَصُّ بالمَتْـنِ كالمرفـوع والموقـوف ، ومنها

مايَخْتَصُّ بالسند كالعالي والنازل ، ومنها ماهو مشترك بينهما كالصحيح والحسن .

والراجحُ من الإحتمالات السبعةِ الجارية في مرجع إسم الإشارة كونُها راجعة إلى الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني .

فإنَّ الإشارة إمّا للألفاظ فقط ، أو للنقوش فقط ، أو للمعاني فقط ، أو للألفاظ مع المعاني ، أو للألفاظ مع النقوش ، أو للمعاني مع النقوش أو للثلاثة جميعا .

والأقسامُ جمع قِسْم بكسر القاف وسكون السين وهو ماكان مندرجاً تحت الشيءِ وأخصَّ منه كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ، وأمَّا قَسيمُ الشيء فهو ماكان مُبايناً له ومندرجاً معه تحت أصل كليّ كالإنسان بالنسبة إلى الحمار والمَقْسَمْ المحلُّ الذي وردت عليه القسمة ، والعِدَّةُ بالكسر الجماعةُ من الشيء كما في الصَّحاح .

وأراد بالأقسام مايشملُ الأنواعَ المندرجة تحت الأقسام وإلاَّ فأقسامُ الحديث مندرجةٌ في ثلاثة كما قال الأكثرون ، ووَجْهُ الحصر أنَّ الحديثَ إمَّا أن يشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فهو الصحيح أو على أدناها فالحسن ، أو لم يشتمل عليهما فالضعيف .

(وكل واحد) من تلك الأقسام (أتى وحدَّه) أي : يأتي في النظم إن شاء الله تعالى مع حدِّه وتعريفه .

وقوله وحدَّه بالنصب على أنه مفعول معه على الأرجح وذلك لأن العطف هنا ضعيفٌ فيُختار النصبُ ، إذ يلزم على الرفع العطف على الضمير المتصل من غير فصل بالضمير المنفصل أو غيرِه كما في الخُلاصة :

وإِنْ علىَ ضَمير رفع مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ فَافصِلْ بالضَّميرِ المُنْفَصِلْ
أَوْ فاصِلٍ مَّا وَبلا فَصْلٍ يَرِدْ   في النظمِ فاشِياً وضَعْفُه إعْتَقِدْ

والحدُّ لغة : المنعُ ومنه الحدود الشرعية .

واصطلاحاً : ماكان جامعا لأفراد المحدود ومانعا من دخول غيره فيه فيكون بالذاتيَّات كقولنا في تعريف الإنسان : الإنسانُ حيوان ناطق .

((**فائدة**)): ينبغي لِأرباب التصانيف أن يَذْكُروا في خُطبهم ثمانية أشياء ، أربعةً على سبيل الوجوب الصِّناعيّ وهي : البسملة والحمدلة والشهادة والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، وأربعةً على سبيل الندب أمَّا بعدُ وتسمية نفسه وتسميةُ كتابه وَبراعةُ المَطْلَع وَتُسمَّى براعةَ الإستهلال وهى أَنْ يأتي المؤلِّف في طالعةِ كتابه بما يُشْعِر بالفنّ الذي سَيَشْرَعُ فيه ، وإنَّما تَرك الناظمُ بعضَها بَلْ أكثرَها لِضَيْقِ النظم عنها وإشعاراً بأنَّ غيرَ العلم لا يُتخذُ مَقْصِدَا ، وإستعجالاً للفائدة للطالب .

الإعـــراب

(وذى) : الواو إستئنافيةٌ ، ذى اسم إشارة يُشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع مبتدأ .

(من) : حرف جر .

(أقسام) : مجرور بالباء ، أقسام مضاف .

(الحديث) : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من قوله :

(عدة) : لأنَّ الجار والمجرور إذا تقدَّم على النكرة يكون حالا منها وإذا تأخر يكون صفةً لها ، وهنا كذلك عدةٌ خبر المبتدأ مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمةُ مقدرة على الأخير منه من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف ، والجملةُ من المبتدإ والخبرِ مستأنفة إستئنافا نَحْوِيًا .

(وكل) : الواو إستنافية ، كلُّ مبتدأ مرفوع وهو مضاف .

(واحد) : مضاف إليه .

(أتى) : فعل ماض مبني بفتحة مقدرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كل .

(وحـدَّه) : الواو واو المعية مبنيـة على الفتـح ، حدَّه مفعـول معـه منصوب وعلامـة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، حدَّ مضاف ، الهاء ضمير للمفـرد المذكـر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني بضمة مقدرة على الأخير منـع من ظهورها إشتغال المحل بسكـون الوقـف ، والجملـة من الفعـل والفاعـل في محل الرفـع خبر المبتـدأ تقديره وكـلُّ واحـد منها آتٍ في النظـم مع حدِّه وتعريفه والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفه إستئنافاً نحوياً .

الأول من أقســام الحديث

الصحيحُ لذاته المجمعُ على صحته عندهم .

(س ١) وإذا سئلت ماحدُّ الصحيح لغة واصطلاحا ؟

ج فالجواب الصحيح لغة ضدُّ المريض .

وإصطلاحاً مااتَّصل سنده من أولـه إلى آخـره بروايـة عدل روايـةٍ ضابـطٍ صدراً أو كتابـاً عن عدلٍ ضابـطٍ مِثْلِهِ من غيـرِ شذوذ ولا عِلَّـةٍ قادحـةٍ فيه .

(س ٢) : وإذا سُئلتَ كَمْ شروطهُ ؟

ج : فالجواب شروطُه خمسة .

الأول : إتصالُ سنده من أوله إلى آخره .

والثاني : كون كلِّ رُواتِه عدل رواية .

والثالث : كون كل رُواته ضابطاً لما يَرْوِيه إِمَّا صدراً أو كتاباً .

والرابع : سلامةُ سنده من الشذوذ .

والخامس : سلامةُ سنده من العلَّةِ القادحة فيه .

فهذه الشروطُ كلُّها مَأْخُوذةٌ من الضابطِ السابق فيه .

(س ٣) : وإذا سئلتَ مامثالُه ؟

ج : فالجواب مثاله ماروواه البخاري من طريق الأعْرَج عن أبي هريرة رضي الله عنه : « **لولا أن أشُقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة** » .

(س ٤) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه صحةُ الاحتجاج والإستدلال به في الأُصول والفروع بإتفاق المحدّثين ووجوبُ العمل به .

(س ٥) : وإذا سئلت مامعنى السَّند ؟

ج : فالجواب معنى السند هو رجالُ الرُّواةِ وسِلْسِلَتُهم من أوله إلى آخره .

(س ٦) : وإذا سئلت مامعنى إتصال السند ؟

ج : فالجواب معنى إتصال السند أن لا يسْقُط واحدٌ من الرواة من أوله إلى آخره .

(س ٧) : وإذا سئلت مامعنى عدلِ الرواية ؟

ج : فالجواب عدلُ الرواية هو المسلم المكلف السالم من الفسق وصَغَائر الخسّةِ .

(س ٨) : وإذا سئلت مامعنى ضبط الصدر ؟

ج : فالجواب ضبطُ الصدر أن يُثْبِتَ حفظَ ماسمعه من الحديث ويُتْقِنَه بحيث يتمكَّنُ من إستحضاره وإملاَئِه متى شاء .

(س ٩) : وإذا سئلتَ مامعنى ضبط الكتاب ؟

ج فالجواب ضبط الكتاب صِيانةُ ماكَتَبه من الحديث عِنْدَهُ من يوم سماعِه وكتابتِه وتصحيحه إلى أدائه منه .

(س ١٠) : وإذا سئلت مامعنى الشذوذ ؟

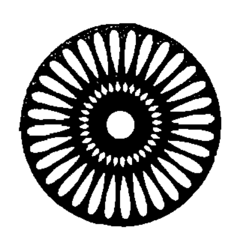
ج : فالجواب معنى الشذوذ مخالفةُ الراوى الثقةِ فيما رواه لِمَنْ هو أَوْثَقُ منه .

(س ١١) : وإذا سئلتَ مامعنى العلّة ؟

ج : فالجوابُ معنى العلة السببُ الذي يُوجِبُ ردَّ الحديث وعدمَ قبوله وهي قسمان :

ظاهرةٌ : كفسق الراوي وسوءِ حفظه .

وخفيـــةٌ : أعنـــي على غير المُتَبَحِّـــر في الحديث كالإرسال في الموصول والوقِف في المرفوع .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

أَوَّلُهـا الصَّحِيـحُ وهْوَ ماآتَّصَـلْ ... إِسْنـادُهُ وَلَم يُشَـذَّ أَوْ يُعَـلْ
يَرْوِيـهِ عدْلٌ ضابـطٌ عن مِثْلِـهِ ... مُعتَمَـدٌ في ضَبْطِـهِ وَنَقْلِـهِ

(أولها) أى أوَل تلك الأقسام (الصحيح) لذاته المجمعُ على صحةِ نسبته للنبي ﷺ عند المحدثين ، وهو فعيل بمعنى فاعل من الصحة وهي حقيقةٌ في الأجسام وإستعمالُها في غيرها مجازٌ ، فخرج بقولنا المجمع على صحته صحيحٌ غيرُ مجمع على صحته ، وذلك كالمرسل فإنه صحيح عند مالكٍ وبعض الفقهاء ، وكالمقلوب والشاذّ والمضطرب ، فقد قال الزركشي في مختصره : يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن ، (وهو) بسكون الهاء لضرورة النظم أى الصحيحُ لغة ضدُّ المريض والسقيم كما تقدَّم لك في الأجوبة ، وإصطلاحا هو (ما) أى المتْنُ الذي (اتصلَ) بسكون اللام للوقف أى تَواصل (إسناده) أى رجالُه ورُواته من غير سقوط واحد منهم مِن أولهم الذي هو الطرفُ الذي يليْ إلينا إلى آخرهم الذي هو الصحابىُّ (و) الحال أنه (لم يُشذ) ذلك الاسنادُ (أو) بمعنى الواو العاطفة أى ولم (يُعل) ذلك الإسنادُ أيضا ، أى لم يدخله الشذوذ الذي هو مخالفة الراوي لمن هو أرجحُ منه ، ولم تدخله العلة القادحة في صحة الحديث سواء كانت ظاهرةً كالفسق وسوء الحفظ أو خفيّةً كالإرسال والوقف ، فخرج بقولنا القادحة غير القادحة كالإختلاف في تعيين ثقةٍ من ثقتيْنِ كما في حديث البيِّعانِ بالخيار . رواه يعلى بن عُبيد عَن الثوري عن عمرو ابن دِيْنارٍ عن ابن عمر فقد صرَّح النُّقَّادُ بوَهْمِهِ على الثوري ، فالمعروفُ من حديثه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، لكنها لم تقدح لأنَّ عبدَ الله وعمراً كِلَيْهما ثقتان (يرويه) أى والحال أنه يرويه وينقُلُه (عدل) أى شخص متصف بالعدالة في الرواية وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وصغائر الخِسّة ، فدخل فيه المرأة والرقيق ، (ضابط) أى متصف بضبط

الحديث صدراً وقَلْباً وحفظاً ، أو بضبْطِهِ كتابةً وقوله (عن مثله) متعلِّق بيرويه أى يرويه وينقله عدل ضابط (معتمد) عليه موثوقٌ به (في ضبطه) في صدره لِمَا يُمْلِيْهِ (ونقله) لما يرويه عن عدل ضابطٍ مَثِيْلٍ ونظيرٍ له في العدالة والضبط من أول السند إلى آخره الذي هو النبي ﷺ أو الصحابُّي أو التابعي ، فدخل في الصحيح المرفوع والموقوف .

فعُلم من كلامه أن الصحيح مااجتمع فيه خمسة شروط :

١ ــ الأول : إتصالُ السند ، فخرج به المنقطع والمعضل وكذا المرسل عند مَنْ لا يقبله .

٢ ــ والثاني : السلامة من الشذوذ ، فخرج به الشاذُّ وهو لغة : المنفرد ، وإصطلاحا : مايخالف فيه الراوى مَنْ هو أرجحُ منه .

٣ ــ والثالث : السلامة من العلة القادحة ، فخرج به المعلَّل ، وهو لغة : مافيه علة ، وإصطلاحا مافيه علة قادحة .

٤ ــ والرابع : أن يكون كل رُواته عَدْلَ روايةٍ ، فخرج مارواه مجهولٌ عيناً أو حالاً أو رواه معروف بالضَّعْفِ .

٥ ــ والخامس: أن يكون كل رُواته ضابطا إما صدراً أو كتابا فخرج به مارواه مُغفَّل كثيرُ الخطأ .

الإعـــــراب

(أولهـا) : مبتدأ ومضاف إليه .

(الصحيح) : خبر ، والجملة مستأنفة إستئنافا بيانـا .

(وهـو) : الواو إستئنافيه ، هو مبتدأ .

(مـا) : اسم موصول خبر المبتدأ والجمله مستأنفة إستئنافا بيـانيـا أيضا .

(إتصـل) : فعل ماضٍ مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف .

(إسناده) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة صلة الموصول ، والهاء عائد على الموصول .

(ولم يشذ) : الواو حالية ، لم حرف نفي وجزم ، يشذ فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مَتْنِ الحديث الذي هو موقع ما الموصولة ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله حال من ما الموصولة الواقعة خبرا عن المبتدأ .

(أو) : حرف عطف بمعنى الواو العاطفة .

(يُعَلْ) : فعل مضارع مغير الصيغة معطوف على يُشذ وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب فاعله ضمير يعود على ما الموصولة أيضا ، والجملة معطوفة على جملة يُشذ على كونها حالا .

(يرويه) : فعـل ومفعول .

(عدل) : فاعل والجملة حال أيضا من ما الموصولة بتقدير واو الحال ، أو معطوفة بعاطف مقدر على جملة إتصل على كونها صلة الموصول .

(ضابط) : صفة أولى لعدلٍ .

(عن مثله) : جار ومجرور ومضاف إليه وهو متعلّق بَيرْوى .

(معتمـد) : صفة ثانية لعدل .

(في ضبطه) : جار ومجرور ومضاف إليه متَعلق بمعتمد .

(ونقلـه) : الواو عاطفة ، نقل معطوف على ضبطه ، والهاء مضاف إليه .

ومعنى البيتين : أوَّل تلك الأقسام المُجْملَةِ : الصحيحُ لذاته ، وهو الحديث الذي إتصل إسناده حالة كونه عادِمِ الشذوذ والعلةِ في مَتْنِهِ ، وحالةَ كونه راوياً إياه عدلٌ ضابطٌ معتمدٌ في ضبطه ونقله عن عدلٍ ضابطٍ مُماثِلٍ له في الضبط والعدالة .

((**تَنْبِيْهٌ**)) قولُه معتمد بيانٌ لعدل ، وفي ضبطه ونقله بيانٌ لضابط وهو لَفٌّ ونشرٌ مرتب إ هـ أجهوري .

القسم الثاني من أقسام الحديث

الحسنٌ لذاته ويسمى الصحيح لغيره إذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه ، ومامرّ في كلام الناظم فهو الصحيح لذاته .

(س ١) : **وإا سئلت ماحدُّ الحسن لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب الحسن لغة ضدّ القبيح وماتشتهيه النفس وتَمِيْلُ إليه . وإصطلاحا ماإتَّصلَ سندَه من أوله إلى آخره برواية عُدُول ضابطِين صدراً وكتابا عن عُدول مِثْلِهم من غير شذوذ ولا علة قادحة فيه وأُشْتَهرُوا إِشْتِهَاراً دُون إشتهار رجال الصحيح .

(س ٢) : **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثاله حديثُ الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « **لولا أن أَشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة** » ، فإن محمدا وإن إشتهر بالصِّدق والديانة ووثَّقَه بعضُهم لذلك لم يكن مُتْقِناً حتى ضعَّفه بعضُهم لسوء حفظه ، فحديثُه حسن لذاته .

(س ٣) : **وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حُكْمُهُ صحةُ الإحتجاج به كالصحيح وجوازُ العمل به عند جميع الفقهاء والمحدثين وإن كانت رتبته دون رتبة الصحيح .

(س ٤) : **وإذا سئلت ماحد الحسن لغيره ؟**

ج : فالجواب هو مافي إسناده مستور لم يُعرف حاله غير أنه لم يكن مُغفّلا ولا كثيرَ الخطأ فيما يرويه ولا مُتَّهما بالكذب ولا يُنسب إلى مفسِّق آخر ، وتَقوّى بمُتابعٍ أو شاهدٍ .

والمتابِعُ مارُوى بلفظه .

والشاهدُ مارُوى بمعناه .

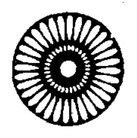
(س ٥) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ماروواه الترمذى وحسّنه عن هَيْثَمٍ عن يزيد بن أبى زِياد عن عبد الرحمن ابن أبى ليلى عن البراء بن عازب مرفوعا « **إنَّ حقّاً على المسلمين أن يغتسلُوا يوم الجمعة وليمسَّ أحدُهم من طِيْبِ أهله فإن لم يجد فالماءُ له طيبٌ** » . فَهَيْثَمٌ ضعيف لِتَدْلِيسه ، لكن لمّا تابعه أبو يحيى التيمىُّ كان حسناً .

(س ٦) : وإذا سئلت ماحكم هذا النوع ؟

ج : فالجواب حكمه صحة الاحتجاج به كالنّوع الأول ، ولكنه أدنى منه رتبةً .

((**فائدة**) فتلخَّص مما ذكرنا أَن أقسام الحديث الذي يجوز الإحتجاجُ والعملُ به أربعة فقط عند الجمهور صحيح لذاته ، وصحيح لغيره. وحسن لذاته ، وحسن لغيره .



وذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالي :

والحسَنُ المعـرُوفُ طُرْقَـاً وغَـدَتْ رِجَالُـهُ لا كالصَّحيـحِ إشْتَهَـرَتْ

أى (والحسن) في عرفهم هو (المعروف طرقا) جمع طريق وهو السبيـل ، وسكونُ وسطه للتخفيف أو للضرورة ، أى هو الحديث الذي عُرفت طُرُقُه ورُواتهُ المحدِّثُون له باتصالهم من أول السند إلى آخره ، وسَلِمَ من الشذوذ والعلّة القادحة .
(وغدت) أى صارت (رجاله) الذين رَوَوْهُ ، والمراد بالرجال هنا الرواة ولو كانوا نساءً ، وإنما عبَّر بالرجال نظراً للغالب ، كما أن الجمع في قوله طرقا ليس قَيْداً ، إذ ليس تعدُّدُ الطرق شرطا بل يكفي أن يكون من طريق واحد لأنّ الكلام في الحسن لذاته ، وإنما يشترط التعدُّد في الحسن لغيره .
(لا كالصحيح إشتهرت) أى وكانت رُواته إشتهرت بالعدالة والضبط لا إشتهَرَتْ كإشتهار رجال الصحيح أى وكانت رواته الذين روَوْهُ مُشتهرين بالعدالة والضبط إشتهاراً مَّا لا إشتهاراً كاملاً كإشتهار رجال الحديث الصحيح الذين رووه يعني إشتهارُهم أَدْوَنُ من إشتهارِ رجال الصحيح .

فَعُلِمَ من كلامه منطوقا ومفهوما أنَّ شروط الحسن خمسة كشروط الصحيح .

الأول : إتصالُ سنده .

الثاني : السلامة من الشذوذ .

الثالث : السلامة من العلة القادحة .

الرابع : أن يكون كلّ مِن رواته عدلَ رواية .

الخامس : أن يكون كلُّهم ضابطا صدرا أو كتابا .

الإعـــــــراب

(والحســــن): الواو إستئنافية أو عاطفة ، الحسن مبتدأ .

(المعـــروف) : ألْ فيـه اسم موصول في محل الرفـع خبر ، ولكـن نُقـل إعـرابها إلى مابعدهـا لكـونها على صورة الحرف المعـروفُ خبر مرفـوع وهـــو اسم مفعول يعمل عملَ الفعل المغيَّرِ يرفعُ نائب الفاعل ونائبُ فاعله ضمير مستتـر فيه جوازا يعود على أل الموصولةِ .

(طرقـــــا) : تمييـز محوَّل عن نائب الفاعـل والأصل : والحديث الحسنُ الـــذي عُرِفَتْ طرقُه ورجالُه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة إستئنافا نحويـا أو معطوفة على جملةِ قوله أوَّلُها الصحيح .

(وغــــدت): الواو عاطفة ، غدا فعلٌ ماضٍ ناقصٌ من أخوات صار مبنيٌّ بفتحـة مقدرة على الألف المحذوفة التاءُ علامة تأنيث إسمها .

(رجـالــه): رجال إسمها الهاء مضاف إليه .

(لا كالصحيح : إشتهرت فعل ماض ، التاء علامة تأنيث .

اشتهرت) : الفاعل وفاعله ضمير مستتـر فيه جوازاً يعـود على رجالـه ، والجملـة من الفعل والفاعل في محل النصب خبر غدت تقديره : وغدت رجاله مشتهرةً بالعدالة والضبط ، وجملة غدا من إسمهـا وخبرهـا معطوفـة على صلة أل الموصولـة نظيـرَ قولـه تعـالى : « **فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً** » لا عاطفـة لمحذوفٍ تقديره إشتهرَتْ على قولـه إشتهرت ، كالصحيـح جار ومجرور متعلق بذلك المحذوف ولكن على حذف مضاف .

ومعنى البيت : والحديثُ الحسنُ عندهـم هو الحديث الـذي عُرفت طُرقـه ورُواتُـه وغدَتْ رجالُه وكانت مشتهِرينَ بالعدالة والضبـط إشتهاراً مّا لا مشتهِريـن إشتهاراً كامـلاً كإشتهار رجـال الحديث الصحيـح . وإن شئت قلت لا نافيـة (كالصحيـح) جار

ومجرور متعلِّق باشتهرت وجملة إشتهرت خبر غدت تقديره وغدت رجاله غير مشتهرين كاشتهار رجال الصحيح .

((فائدةٌ)) : قال الأجهوريُّ في حاشيته على الزرقاني : وكان الأ صلُ أَنْ يُجعل إسم غدت ضميرا راجعا للطرق لكنه عدَلَ عنه وعبَّر فيه برجاله إشارةً إلى أنّ الطرقَ والرجالَ بمعنى واحد فيكون مُفسِّراً لَهُ ولضرورة النظم أيضا . إنتهى .

الثالث من أقسام الحديث
الحديث الضعيف

(س ١) : **وإذا سئلت ماحدُّ الضعيف لغة وإصطلاحا .**

ج : فالجواب الضعيف لغة ضدّ القويّ لأنه مأخوذ من الضَّعْف بضم الضاد وفتحها وهو ضد القوّة .

وإصطلاحا مَا اُخْتَلَّ فيه شرطٌ واحدٌ من شروط الحُسْنِ والصحةِ والقبولِ وهي ستةٌ كما تقدَّمَتْ :

الإتصالُ والعدالةُ والضبطُ والمتابعةُ في المستور وعدمُ الشذوذ وعدمُ العلّة .

(س ٢) : **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثاله حديثُ أنه صلى الله عليه وسلم توضَّأ ومَسَحَ على الجوربين لأنه يُروى عن أبي قيس الأَوْدِيّ وهو ضعيف .

(س ٣) : **وإذا سئِلتَ ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه لا يجوز الاحتجاجُ والعملُ به إلاّ بشروط .

(س ٤) : **وإذا سئلت كم شروطُ جوازِ العمل به ؟**

ج : فالجوابُ شروطُه أربعة :

الأول منها : أن يكون في فضائل الأعمال والقصص ، فلا يجوز

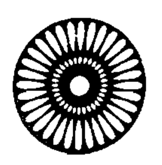
العمـلُ به في العقائـد المتعلّقـة به سبحانـه وتعـالى ، وفي أحكام الشريعة من التحليـل والتحـريم والصحـةِ والـفساد مثلا .

الثاني : أن لا يكـون شديـدَ الضعـف بِكَوْنِ راوِيه كذّابـا أو متّهما بالكذب أو بالوَضْع أو فاحِش الغلطِ .

الثالث : أن يندرج تحت أصلٍ عامّ ، فيخـرج مايُختـرع بحيث لا يكون له أصلٌ أَلبَتَّةً .

الرابع : أن لا يَعتقِد ثُبوتَه بل يعتقد الإحتياطَ .

قال السيوطي : وقد يُعْمـل بالضعيـف أيضا في الأحكـام إذا كان فيه إحتياطٌ



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَكُلُّ ماعَن رُتْبةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أقسَاماً كَثُرْ

أى (وكل ماعن رتبة الحسنِ) والصحةِ بالأَوْلَى (قصرُ) بضم الصاد بالبناء للمعلوم لئلا يكون فيه الزِّحاف العروضيُّ يقال قصرُ الشيءُ عن كذا إذا لم يَصِلْ إلى رُتْبَتِه ، والمعنى حينئذ : وكلُّ حديث قصُرَ وانْحَطَّ وعَجزَ عن بلوغه إلى رتبة الحُسْنِ والصحةِ (فهو) المسمى عندهم بالحديث (الضعيف) ، ويصح قراءتُه بضم القاف وكسَر الصاد بالبناء للمجهول ولكن في البيت على هذا من الزخاف العروضى التَّوْجِيْهُ وهو إِخْتلافُ حركةِ ماقبل الرَّوِيِّ المقيَّدِ بالسكون وهي حركةُ الصاد والثاءِ المثلثةِ ، والمعنى حينئذ : وكلُّ حديث قُصِرَ ومُنِع عن وُصولِه إلى رتبةِ الحُسْن والصحةِ فهو الحديث الضعيف المردودُ عندهم فلا يُحتج به في العقائد والأحكام (وهو) أي وذلك الضعيفُ المذكورُ حدُّهُ (أقساما) وأنواعا (كثر) أى وهو كثيرةٌ أقسامُه وأنواعُه كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر ، أَوْصَلَها بعضهم إلى ثلاثمائة وإحدى وثمانين لا طائلَ تحتها ، وتتفاوت درجاته في الضَّعْفِ بحسب شِدَّةِ بُعْدِه عن شروطِ الحُسْنِ والصحة ، أعني السَّتَّة السابقةَ .

الإعراب

(وكل) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، كل مبتدأ ومضاف .

(ما) : موصولة أو نكرة موصوفة في محل الجرّ مضاف إليه .

(عن) : حرف جر .

(رتبة) : مجرور بعن ومضاف .

(الحسن) : بضم الحاء وسكون السين مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بقوله :

(قَصِيرُ) : وهو فعل ماض مبني للفاعل أو للمفعول ، مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الروىّ ، والجملة من الفعل ومرفوعها صلة لما أو صِفة لها .

(فهو) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، هو ضمير فصل .

(الضعيف) : خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملةِ قوله : أولها الصحيح أو مستأنفة .

(وهو) : الواو إستئنافيه ، هو مبتدأ .

(أقساما) : تمييز محوَّل عن الفاعل مقدمٌ على عامله وهو جائز إذا كان العاملُ متصرفا كما هنا ، وإِنْ كان قليلا في كلامهم .

(كثر) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ تقديره وهو كثيرٌ أقسامهُ عندهم والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة .

ومعنى البيت وكلُّ حديثٍ قاصرٍ عن رتبة الحُسْنِ والصحة فهو الحديث الضعيف الذي لا يُقبل عندهم وهو كثيرُ الأقسام والأنواع جِدّاً .

الرابع من أقسام الحديث
الحديث المرفوع

(س ١) : وإذا سئلت ماحد المرفوع لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المرفوع لغة : كلُّ مارُفع على غيره حسّاً كان أو معنىً وسُمّي الحديث به لإِرْتفاعِ درجته بإضافته إلى النبي ﷺ .

وإصطلاحا كلُّ ماأُضيف إلى النبيّ ﷺ قولا كان أو فعلاً أو همّاً أو

تقريرا أو صِفةً ، سواء كان صريحا أو حكما ، وسواء أضافه صحابي أو تابعيّ أو مَنْ دونهما فدخل فيه المتصلُ والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلّق وخرج الموقوف والمقطوع .

(س ٢) : **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثاله في القول كقوله صلى الله عليه وسلم : « **إنما الأعمالُ بالنيات** » وكقوله صلى الله عليه وسلم أيضا : « **مِنْ حُسنِ إسلام المرء تَرْكُهُ مالا يَعْنِيهِ** » .

ومثاله : في الفعل كصلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة حيثما توجَّهَتْ به .

ومثاله : في التقرير كتقريره صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد على أكله الضَّبَّ عنده .

ومثاله : في الهمّ كهمّه صلى الله عليه وسلم تَنْكِيْسَ الرِّدَاءِ في الاستسقاء وكهمّه دخولَ مكة من الحديبية ، وكهمّه مُعاقبةَ المتخلّفين عن الجماعة بالإحراق .

ومثاله : في الصفة كأوصافه صلى الله عليه وسلم ككونه أبيضَ ليس بالطويل ولا بالقصير .

(س ٣) : **وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج فالجواب حكمه الصحةُ وصحة الإحتجاج بهِ غالبا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله .

وَمَـــا أُضِيـــفَ للنَّبِـــي المَرْفُـــوعُ

(وما أضيف للنبيّ) أي والحديث الذي أضافه الصحابي أو مَنْ دونه إلى النبي ﷺ قولاً كان أو فعلا أو غَيْرَهما فهو الحديث (المرفوع) عندهم ، أي فهو المُسمَّى عندهم بهذا الاسم الدالّ على إرتفاع رُتْبَته لإضافته إلى النبي ﷺ .

الإعـــراب

(ومـــا) : الواو عاطفة أو إستئنافيه ، ما موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيء في محل الرفع مبتدأ .

(أضيف) : ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا عائد على ماتقديره هو والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما إن قلنا ماموصولة تقديره والذي أضيف ونُسب للنبي ﷺ ، أو صفة لِماَ إن قلنا ما نكرة موصوفة تقديره شَيْءٌ مضاف للنبي ﷺ .

(للنبيّ) : جار ومجرور متعلق بأضيف .

(المرفـــوع) : خبرُ المبتدأ مرفوعٌ والجملة معطوفة على جملة قوله أولها الصحيح أو مستأنفة إستئنافا نحويا ويصح أن يكون المرفوع مبتدأ مؤخرا ومَا خبراً مقدماً .

الخامس من أقسام الحديث
الحديث المقطوع

قال الزركشي في النُّكتِ : وإدخالُ المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير فإن أقوالَ التابعين ومذاهبهم لا مَدْخلَ لها في الحديث فكيف تكون نوعا منه ، إلاَّ أَنْ يُقال إنه إنْ كَانَ مِمَّا لا مَجالَ للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع ، صرَّحَ به ابنُ العربي وادعى أنه مذهبُ مالك . انتهى أجهورى .

(س ١) : **وإذا سُئلت ماحدُّ المقطوع لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب المقطوع لغة الشيء الذي قُطع وانفصل عن الغير كالعضو المقطوع .

وإصطلاحا كلُّ ما أُضيف إلى التابعي أو إلى من دونه قولا كان أو فعلا ، حيث خلا عن قرينة الرفع أو الوقف وإلا فيكون مرفوعا أو موقوفا وقرينة الرفع كقول الراوى عن التابعى من السنة كذا .

(س ٢) : **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثالهَ كقولهم هذا متصلٌ إلى سعيد بن المسيِّب أو إلى الزهرى أو إلى مالك .

(س ٣) : **وإذا سئلتَ ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه الضعف وعدمُ الإحتجاج به خيث خلا عن القرينة المذكورة .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله

وَمَالِتَابِـــعٍ هُوَ الْمَقطُـــــوعُ

(ومالِتابـع) أي وكل فعـل أو قول أضيــف إلى تابعــي أو إلى مَنْ دونــه فـ (هو المقطوع) أى فهو الذي يسمى عندهم بالحديث المقطوع لإنقطاعه عن درجة الرفع بعدم إنتسابه إلى النبي ﷺ .

الإعـــــراب

(وما لتابع هو المقطوع) الواو عاطفة أو مستأنفـة ، ما موصولـة أو موصوفـة في محل الرفع مبتدأ لتابع جار ومجرور متعلّق بواجب الحذف لوقوعـه صلـةً لما أو صِفـةً لها تقديره وماأضيـف لتابـع ، هو ضمير فصل ، المقطـوع خبر المبتـدأ ، والجملـة من المبتـــدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

السادس من أقسام الحديث
الحديث المسند

(س ١) : وإذا سئلت ماحدّ المسند لغة وإصطلاحا ؟

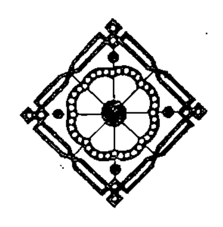
ج فالجواب المسند لغة مارُفع ونُسب إلى قائله حديثا كان أو غيرَه .
وإصطلاحـا كل مارُفـع إلى النبـيّ ﷺ قولاً أو فعـلاً أو غَيْـرَهما متصلاً سندُه من أوله إلى آخره فلا يدخل فيه الموقوف والمرسل والمعضل والمدلَّس وهذا القول هو الأصحُّ المنقـولُ عن قوم من أهـل الحديث كالحاكم وغيره ، وجزم به في النخبة .

(س ٢) : **وإذا سُئلت ما مثاله ؟**

ج : فالجوابُ مثالُه كالحديث المسند عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ .

(س ٣) : **وإذا سُئلْتَ ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحا أوِ حسنا أو ضعيفا .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَالمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفى وَلَمْ يَبِنْ

أى (و) الحديث المسمى بـ (المسند) عندهم هو الحديثُ (المتصل الإسنادِ من راويه حتى المصطفى) ﷺ (ولم يبن) أى والحال أنه لم ينقطع إسنادُه ، أى لم يُحذَف ولم يَسْقُط واحدٌ من رُواته ، وهذه الجملة مؤكدة لمعنى الإتصال وأتى بها لتكميل البيت .

الإعراب

(والمسند) : الواو عاطفة أو إستئنافيه ، المسند مبتدأ .
(المتصل) : خبر ومضاف .
(الإسناد) : مضاف إليه وهو من إضافة الوصف إلى مرفوعه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
(من) : حرف جر .
(رواية) : مجرور ومضاف ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلّق بالمتصل .
(حتى) حرف جرف وغاية بمعنى إلى .
(المصطفى) : مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما تعلّق به الجارُّ والمجرورُ قبله .
(ولم) : الواو حالية ، لم حرف نفي وجزم .
(يبن) : فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يَعُود على الإسناد ، والجملة حال من الإسناد ، وصحَّ مجيءُ الحال من المضاف إليه لِعملِ المضاف فيه .
وهو من بَانَ الشيءُ عنه بَيْناً وبَيْنُونَةً من باب باع إذا انقطعَ عنه أو فارقَه وأَبَانَ الشيء إذا قطَعَه وفَصَلَه .

السابع من أقسام الحديث
الحديث المتصل

ويسمَّى أيضا بالموصولِ والمُؤْتَصِلِ بالفك والهمزة كما نُقل عن الشافعي رحمه الله تعالى .

(س ١) : وإذا سئلت ماحدَّ المتصل لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المتصلُ لغة الشيءُ المُلْتَئِمُ وَالمُتَجمِّعُ بعضُه إلى بَعْضٍ .
وإصطلاحا الحديث الذي إتصل إسنادُه من أوله إلى آخره بسبب سماع كلِّ راوٍ من رُواته مِمَّنْ فوقَه سواء كان مرفوعا إلى المصطفى ﷺ أو موقوفا على الصحابيّ .

(س ٢) : وإذا سئلت ما مثالُه ؟

ج : فالجواب مثالُ المتصل المرفوع مارواه مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ .
ومثالُ المتصلِ الموقوف مارواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله تعالى عنهما .

(س ٣) : وإذا سُئلت ماحُكْمُهُ ؟

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَابِسَمْعِ كلِّ رَاوٍ يتَّصِلْ ... إسْنَادُهُ لِلمُصْطَفى فَالْمُتَّصِلْ

(وما) أى والحديثُ الذي رُوِيَ (بسمع) أى بسبب سماع (كل راو) من رُواتِهِ عمَّنْ فوقه (يتصل إسناده) من أولِه إلى آخره سواء كان إتصالُه (للمصطفى) ﷺ مرفوعا إليه أو للصحابي موقوفا عليه (فـ) ذلك الحديثُ هو (المتصل) أى المسمى عندهم بالمتصل ، والباء في قوله بسمع يصح أن تكون للسببية أو للمعية أو للتصوير ، وعلى كل منها يكون احترازاً عن إتصالِ السند بغير السماع كإتصاله بالإجازة كأن يقول أجازنى فلان قال أجازنى فلان وهكذا إلى آخر السند ، فلا يُسمَّى الحديث المرويّ كذلك متصلا لعدم إتصال إسناده بالسماع .

قال الدمياطي في شرحه : دخل في المتصل المرفوعُ والموقوفُ كما مرَّ مِثَالُهُماَ ، وخرج بقيد الإتصال المرسلُ والمنقطعُ والمعضلُ والمعلَّقُ ، ومعنعن المدلِّس قبل تبيين سماعَه .

الإعراب

(وما) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، وما موصولة في محل الرفع ، مبتدأ أو خبر مقدم .

(بسمع) : جار ومجرور متعلّق بِيَتَّصِلِ الآتى سَمْع مضاف .

(كل) : مضاف إليه وهو مضاف .

(راو) : مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص .

(يتصـــل) : فعـل مضـــارع (إسناده) فاعل ومضاف ومضاف إليه .

(للمصطفى) : جار ومجرور متعلّق بيتصل ، والجملـة من الفعـل والفاعـل صلـــة الموصول .

(فالمتصل) : الفاء رابطة للـخبر بالمبتـدأ جوازاً لما في المبتـدأ من العمـوم ، المتصل خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .

ومعنى البيت : فالمتصل عندهـم هو الحديثُ المتصلُ إسنـادُه من أولـه إلى آخـره بسبب سماع كلِّ راوٍ من رواته من فم شيخه ، سواء كان مرفوعا إلى المصطفـى ﷺ أو موقوفا على الصحابي .

الثامن من أقسام الحديث
الحديث المسلسل

(س ١) : وإذا سئلت ماحدُّ المسلسل لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المسلسل لغـــة الشيء المتصلُ بعضُه بـبـــعض ، مأخـــوذ من التَّسَـلْسُـلِ وهو إتصالُ الشيء بعضِه ببعض ، ومنه سلسَلة الحديد .

وإصطلاحا قسمان: مُسلسلٌ في وصف الرواة .

ومُسلسلٌ في صفة التحمُّلِ والأداءِ .

القسمُ الأوَّلُ : هو الحديث الـذي إتّفَـقَتْ رُواتـــه في وَصْفٍ من الأوصاف قوليّاً كان فقط ، أو فعليّـاً فقـط ، أو هُمـا معاً .

والقسمُ الثاني : هو الحديثُ الـذي إتّفـقَتْ رُواتُـه في وَصْفِ الأداءِ وكيفيته ولفظِه .

(س ٢) : **وإذا سئلت مامثاله من القسمين ؟**

ج : فالجواب مثاله من القسم الأول إذا كان قوليّاً فقط :

الحديث المسلسلُ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله تعالى عنه يامعاذُ إنّى أُحبُّك فقُلْ في دبر كل صلاة اللهم أَعنّى على ذكرك وشكرك وحسنِ عبادتك فإنه مسلسل بِقَوْلِ كل من رُواته لمن يرويه عنه : وأنا أحبّك فَقُلْ إلخ .

ومثاله من القسم الأول إذا كان فعليّا فقط حديثُ أبى هريرة رضى الله تعالى عنه : شَبَّكَ بيدى أبو القاسم ﷺ وقال : « **خلَق الله الأرض يوم السبت** » الحديثَ فإنه مسلسل بِتَشْبِيْكِ كلٍّ مِن رواته يَده بيدِ مَنْ رواه عنه .

ومثالُه من القسم الأول إذا كان قوليّا وفعليّا معا حديثُ أنس رضى الله تعالى عنه : « **لا يجد العبدُ حلاوةَ الإيمان حتى يُؤمن بالقَدَرِ خيرِه وشرّه حُلْوِه ومُرِّه** » .

قال أنس : **وقَبَضَ رسولُ الله ﷺ على لحيته وقال : آمنتُ بالقدر ... إلخ** » فإنه مسلسلٌ بقَبْضِ كلٍ من رُواته على لحيته وَبِقَوْلِ كلٍّ منهم آمنت بالقدر خيره وشرّه حلوه ومُرّه .

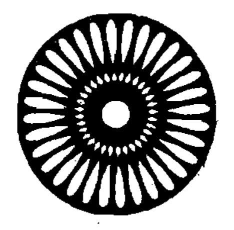
ومثال القسم الثاني أعني المسلسَلَ في كيفية الأداء :

كالمسلسل في صِيَغ الأداء كقول كلٍ من رواته سمعتُ أو حدَّثنا أو أخبرنا أو أنبأنا إلى غير ذلك .

وكالمسلسل فيما يتعلّق بزمن الرواية كحديث ابن عباس شهدتُ مع رسول الله ﷺ يوم عيدٍ أو بمكانها كالمسلسل بأجابة الدعاء عند الملتزم ، أو بتاريخها ككون الراوى آخر من يروى عن شيخه .

(س ٣) : وإذا سئِلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا والغالبُ في سنده الضعف .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مُسلْسَلٌ قُلْ مَا عَلىٰ وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ : أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَىٰ

كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

(مسلسل) من الأحاديث قسمان مسلسلٌ في وصف التحمُّلِ كقول كل من رواته سمعْتُ فلانا أو أخبرني فلان مثلا ، ولم يذكر الناظم هذا القسم ، ومسلسلٌ في وصف الرواة ، وذكره الناظم بقوله (قل) أيُّها المصطلحيُّ في تعريف المسلسل بإعتبار وصف الرواة هو (ماعلى وصف) واحدٍ (أتى) به كلٌّ من رُواته ، أى ماإتَّفقت فيه رواتُه على أن يذكروا فيه وصفاً واحِداً قوليا كان ذلك الوصفُ وذلك (مثلُ) أَنْ يتّفق كلُّ واحد منهم على أن يقول : (أما والله أنبأني الفتى) إلى آخر السند ، ومثلُ ذلك حديثُ معاذ المسلسلُ بقول كل من رواته إنى أُحبّك ، وأَمَاَ في كلامه بفتح الهمزة وتخفيف الميم بمعنى أَلَا الإستفتاحيّةِ ، وقوله : أنبأنى بقلب الهمزة الثانية ألفا لضرورة النظم ، والفتى الرجل الشَّابُّ ، أو فعليّا وذكره بقوله (كذاك) أى مثلُ ماتقدم في كونه من المسلسل في وصف الرواة ما إذا قال الراوى (قد حدثنيه) فلانٌ حالة كونه (قائما) ويقول الآخر كذلك إلى آخر السند (أو) قال الراوي إنَّ شيخى (بعد أن حدثني) هذا الحديثَ (تبسَّما) بألف الإطلاق أى ضحك بلا صوت فإنَّ كلاًّ من القيام والتبسم وصف فعليّ للرواة ومثلُه المسلسلُ بالتشبيك .

قال السخاويُّ ومن فضيلةِ التسلسلِ الإقتداءُ بالنبي ﷺ فعلا ونَحوهُ ، كما أشار له ابن دقيق العيد وإشتمالُه على مزيد الضبط من الرواة كما قاله ابن الصلاح ولكن قلَّما يَسْلَمُ سندُه من ضَعْفٍ .

(مسلسل) : خبر مقدم أو مبتدأ ، وسوَّغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل .

(قـل) : فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا وجملة القول مستأنفة إستئنافا نحويا .

(ماعلى وصف أتى) : ما اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع مبتدأ مؤخر أو خبر المبتدأ وحينئذ فلا تكونُ ما إلاّ نكرة موصوفة لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، على وصف جار ومجرور متعلّق بقوله أتى وهو فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازا عائد على ما والجملة من الفعل والفاعل صلةٌ لما . أَوْ صفةٌ لَهَا .

(مثل) : (مثل) خبر لمحذوف تقديره وذلك مثل قول كل من الرواة أما والله أنبأني الفتى والجملة مستأنفة إستئنافا بيانيا ، مثل مضاف .

(أما والله أنبأني الفتى) : مضاف إليه محكى وإن شئتَ قلت : أما حرف إستفتاح ، والله الواو حرف جر وقسم ، الله مقسم به مجرور بواو القسم ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف تقديره أما أُقْسِمُ واللّهِ ، أنبأ فعل ماض والنونُ نونُ الوقاية والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول أول والثاني محذوف تقديره أنبأنيه أى الحديثَ ، الفتى فاعل وجملة أنبأني جواب القسم ، وجملة القسم مع جوابه مضاف إليه لِمِثْلُ .

(كذاك) : جار ومجرور خبر مقدم .

(قد حدثنيه قائما) : مبتدأ مؤخر محكى أى قولُ الراوى قد حدثنيه قائما كآئِنُ كذلك ، أى مثلُ ماسبق ، وإن شئتَ قلتَ : قد حرف تحقيق ، حدثنيه فعل ومفعولان ونونُ وقايةٍ ، والفاعل مستتر جوازا ، قائما

حال من فاعَل حدَّث .

(أو) : حرف عطف وتنويـع .

(بعد أن حدثني تبسما) : معطوف محكى على قوله : قد حدثنيه قائما على كونه مبتدأ مؤخراً ، وإن شئت قلت : بعد منصوب على الظرفيه الزمانية ، أن حرف نصب ومصدر حدَّث فعل ماضٍ في محل النصب بأن المصدرية النونُ للوقاية ، الياء مفعول أول والثاني محذوف تقديره إيَّاه والجملة صلةُ أن المصدرية أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف إليه ، والظرف متعلق بتبسَّما وهو فعل ماضٍ والألف للاطلاق وفاعله مستتر فيه عائد على الشيخ مثلا والتقديرُ كذلك قولُ كل من الرواة تبسَّم شيخي بعد تحديثه إيَّايَ الحديثَ .

ومعنى البيْتَيْنِ : قل أيُّها المصطلحيُّ الحديثُ الذي أتى وجاء على وصفٍ واحدٍ قوليا كان أو فعليا هو المسمَّى عندهم بالمسلسل وذلك مثلُ قَوْلِ كلٍّ من الرواة أَمَا أُقسِمُ بالله أنبأني الحديثَ الفتى ، وقَوْلُ كلٍّ من الرواة قد حدثنيه شيخي قائما أو قَوْلُهُ تبسَّم شيخي بعد أن حدثني الحديث كائنٌ كذلك المذكور في البيت الأول في كونه من المُسَلْسَلِ .

التاسعُ من أقسام الحديث
الحديثُ العزيزُ

(س ١) : وإذا سُئلت ماحدُّ العزيز لغة وإصطلاحا ؟

ج فالجوابُ العزيز لغة الشيءُ القويُّ إن قلنا إنه من عزَّ يَعَزُّ بفتح عين المضارع إذا قَوِىَ ، سُمِّي الحديثُ بذلك لقوّته بمجيئه من طريق أخرى ، أو هو لغة الشيءُ القليلُ الوجودِ إن قلنا إنه من عزَّ يعِزُّ بكسر عين المضارع إذا قلَّ وجودهُ سمِّي الحديث بذلك لقلةِ وجوده .

وإصطلاحا الحديث الذي رواه إثنان أو ثلاثة فقط ولو في طبقة واحدة من طبقاته[1] ، فيخرج بالإثنين الغريبُ لأنه مرويٌّ واحدٍ ، وبالثلاثة المشهورُ لأنه مرويُّ مافوق ثلاثةٍ .

ومفهومُ هذا الضابط أنَّ ماروا الثلاثة لا يسمى مشهورا بل يُسمى عزيزاً وعليه الناظم .

والراجحُ المُعوَّل عليه عندهم ماذكره الحافظُ ابنُ حجر في النخبة أنَّ العَزيز ماروا إثنان فقط والمشهور ماروا ثلاثة فأكثر والغريب ماروا واحد .

(س ٢) : **وإذا سُئلت مامثاله ؟**

ج : فالجوابُ مثالُه حديث الشيخين عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال : «**لا يُؤمن أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من والده وولده والناسِ أجمعين**» ، رواه عن أنس قتادةُ ، وعبدُ العزيز بن صُهيب بالتصغير ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيلُ بن عُليَّةَ وعبدُ الوارث ، ورواه عن كلٍّ منهما جماعةٌ .

(س ١) : **وإذا سئلْتَ ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حُكْمُهُ الصحةُ أو الحسنُ أو الضعفُ

---

(١) ولو كانت بقية الطباق أكثر أ هـ أجهورى .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

عزيز مَرْوِيٌّ إثْنَينِ أَوْ ثَلاثَةْ

(وعزيز) بلا تنوين للضرورة (مروى) بحذف الياء لَفْظاً للوَزن ، وحينئذ تُحذف في الوصل لإلتقاء الساكنين ، وتَثْبُت في الرسم ، يعني أن الحديث الذي يُسمَّى عندهم بالعزيز هو ما رُوى من (إثنين أو ثلاثة) أى ماتفرَّد بشيء من متنه أو سندِه إثنان فقط مِن سائرِ رُواته ، ولو في طبقة واحدة مع كونِ بقية طِباقه أكثرَ منهما ، لا دُوْنَهُ على القول الراجح ، أو ماتفرَّد به ثلاثة فأكثر على المرجوح .

((**تنبيه**)) مارواه الإثنان عزيز ولو رواه بعد ذلك مائةٌ عنهما كما في نَيْلِ الأماني ، وقد تقدَّم في حدِّ العزيز الإشارةُ لذلك ، وكذا يُقال في الغريب غايةُ الأمرِ أنه يَحْدُثُ للحديث اسم آخر باعتبار الرواة قلةً وكثرةً بعد ذلك فقد يكون الحديثُ الواحد غريبا عزيزا مشهورا بأن يرويه عن النبي ﷺ أوّلاً واحدٌ ثم يرويه عن هذا الواحد إثنان ثم يرويه عنهما ثلاثة فأكثر فيُسمَّى بالأسماء الثلاثة بهذه الإعتباراتِ الثلاثة . انتهى .

الإعـــراب

(عزيـز) : مبتدأ وسوّغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم .

(مَـرْوِى) : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلُّص من إلتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص وهو مضاف .

(إثنين) : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنى ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة .

ويحتمل أنَّ عزيز خبر لمبتدأ محذوف تقديره وتَاسِعُها عزيزٌ والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بعاطف مقدر على جملة قوله أولها الصحيح ،

وقوله مروى خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مروى إثنين والجملة مستأنفة إستئنافا بيانيا وهكذا يقال في نظائره .

(أو) : حرف عطف .

(ثلاثة) : معطوف على إثنين مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

والمعنى : والعزيز هو الحديث الذى رواه إثنان فقط أو ثلاثة فقط لا أكثر من ذلك .

العاشر من أقسام الحديث
الحديث المشهور

(س ١) : وإذا سئلت ماحدّ المشهور لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المشهور لغة الشيء الذي إشتهر ووَضَح عند الناس ، سمى الحديث بذلك لوضوحه .

وإصطلاحا هو الحديث الذي رواه أربعة فأكثر على القول الذي جرى عليه المؤلِّف أو الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر على القول الآخر وهو الأصح كما قاله الشيخ ابن حجر .

(س ٢) : وإذا سُئلت مامثاله ؟

ج : فالجوابُ مثاله ماورواه البخاريُّ « **إن الله لا يقبِض العلم إنتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يَبْقَ عالمُ إتّخذ الناسُ رُؤساءَ جُهَّالاً فسُئلوا فأَفْتَوا بغير علم فضلُّوا وَأَضَلُّوا** » .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الصحةُ أو الحسن أو الضعف .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مَشْهُوْرُ مَرْوِي فَوْقَ مَاثَلاَثَهْ

(مشهور) بإسقاط التنوين للضرورة (مروى) بسكون الياء للوزن أو بإسقاطها مع التنوين (فوق ما) ما زائدة (ثلاثة) ، يعنى أنَّ المشهورَ عندهم هو الحديث الذي رواه عددٌ فوق ثلاثة أي أربعةٌ فأكثر ، فمفهومه أنَّ ماروواه الثلاثة فقط ليس مشهورا وقد صرَّح الناظم بتسميته عزيزا وهو خلاف الراجح عندهم كما تقدم .

((**فائدة**)) كما ينقسم المشهورُ إلى صحيح وضعيف ، ينقسم باعتبار آخر إلى ماهو مشهور عند المحدثين فقط ، وإلى ما هو مشهور عندهم وعند غيرهم ، وإلى ماهو مشهور عند العامّة فقط .

فالأول كحديث أنس أنَّ رسول الله ﷺ قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان أخرجه الشيخان ، ورعل بكسر فسكون وذكوان بوزن سلمان قبيلتان .

والثاني كحديث : « **المسلمُ مَنْ سلم المسلمون من لسانه ويده** » .

والثالث كحديث : « **من دَلَّ على خير فله مِثْلُ أجرِ فاعله** » رواه مسلم وغيره .

الإعـراب

(مشهور) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره وعاشرها مشهور ، والجملة معطوفة على جملة قوله أوّلها وقولُه :

(مروى) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة مستأنفة إستئنافا بيانيا ، ويصح أن يكون مشهور مبتدأً ومروى خبره ، مرفوع وعلامة رفعه

ضمة مقدره على الياء المحذوفة لإستقامة الوزن منع من ظهورها الثقلُ لأنه اسم منقوص وهو مضافٌ إِلَىْ مضافٍ إليه محذوفٍ للضرورة تقديره مَرْوِيُّ رُواةٍ .

(فوق) : منصوب على الظرفية المكانية ، فوق مضاف .

(ما) : زائدة لإستقامة الوزن .

(ثلاثة) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف والظرفُ متعلِّق بواجب الحذف لوقوعه صفة لمضاف إليه محذوف تقديره مشهور مرويّ رُواةٍ كائنين فوق ثلاثة .

والمعنى : والمشهورُ هو الحديثُ الذي رواه رُواةٌ فوق ثلاثة .

((تنبيه)) : ففي هذا البيت من عيوب القوافي الإيطاء وهو تكريرُ القافية لفظا ومعنى كما هو معروفٌ عند العروضّيين . انتهى .

الحادى عشر من أقسام الحديث
الحديث المعنعن

(س ١) : وإذا سُئلت ماحدّ المُعَنْعَن لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المُعنْعَنُ بصيغة إسم المفعول لغةً الكلامُ الذي كَثُر فيه لفظُ عَنْ مِنْ عَنْعَن الكلامِ إذا ذَكَرَ فيه لفظَ عَنْ بكثرةٍ .

وإصطلاحا هو الحديث الذي رُوي بلفظ عَنْ من غيرِ بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحوها .

ومثله المُؤَنَّنُ بنونين أُولاهما مشدَّدةٌ بصيغة اسم المفعول أيضا .

وهو لغة : الكلامُ الذي كَثُر فيه لفظ أَنَّ مِنْ أَنَّن الكلامَ إذا ذَكَر فيه لفظ أنَّ بكثرةٍ .

وإصطلاحـــا : هو الحديثُ الـــذي رُوِيَ بلفـــظ أنَّ من غير تصريح للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحوِها .

وقيل إنَّ المُعَنْعَنَ والمُؤَنَّنَ لفظان مُوَلَّدَانِ .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثال المُعَنْعَن والمُؤنَّن ؟

ج : فالجواب مثـالُ المعنعـن كقـول بعضِ الـرواة حدثنـا فلان عن فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ كذا وكذا . ومثال المؤنَّـن كقـول بعضِ الـرواة حدثنا فلان أنَّ فلانا قال كذا وكذا .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمهما ؟

ج : فالجواب حكمهما الإتصالُ والصحة عند الجمهور بشرطين :

أحدهما : سلامة مُعَنْعِنه أو مُؤَنِّنه من التدليس .

وثانيهما : ثبوتُ ملاقاته لِمن رَوَى عنه بِعَـنْ أو بِأنَّ عنـد البخـاري في جامعِه ، وأكتفىَ مسلَم في صحيحه عن الشرط الثاني بثبوت كونهما في عصر واحد .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مُعَنْعنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عنْ كرَمْ

(مُعَنْعن) بفتح العينين وسكون النون الأولى بصيغة اسم المفعول أى المعنعنُ من الأحاديث هو الحديث الذي رُوى بلفظ عن ولو في طبقة واحدة من غير تصريح بالتحديث ونحوه وذلك (كـ)قولهم حدثنا فلان (عن سعيد عن كرم) خاليا من لفظ حدثنا أو أخبرنا أو نحوِهما ، واكتفى الناظم بالمثال عن التعريف .

ومثلُه الحديث المؤنَّن بتشديد النون الأولى مع فتحها بصيغة اسم المفعول وهو الحديث الذي رُوى بلفظ أنَّ كقولهم حدثنا فلان أنّ فلانا قال كذا .

الإعــراب

(معنعن) : مبتدأ سوّغ الإبتداء بالنكرة مامرّ لك مرةً غير مرة .

(كعن سعيد عن كرم): الكاف حرف جر وتمثيل ، عن سعيد عن كرم مجرور محكى بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها إشغال المحل بحركةُ الحكاية الممنوعة بسكون الوقف .

الجار والمجرور متعلّق بواجب الحذف لوقوعه خبرا تقديره : مُعَنْعَن كائنٌ كقولهم عن سعيد عن كرم ، والجملة مستأنفة .

الثاني عشر من أقسام الحديث
الحديث المبهم

(س ١) : وإذا سئلت ماحدّ المبهم لغة واصطلاحا .

ج : فالجواب المبهم لغة ضدُّ المعلوم .

واصطلاحا هو الحديث الذي لم يذكر فيه اسم الراوى ولم يُعيَّن بل أُبْهِمَ وأُخْفِى رجلا كان أو إمرأةً وسواء كان في المتن أو في السند .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله في المتن مارواه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها أنَّ إمرأة سألت النبيَّ ﷺ عن غسلها في الحيض ، قال : خذى فِرْصةً من مِسْكٍ فتطهرِّى بها .. الحديث ، واسم المرأة : أسماء بنت شَكَلٍ على الصحيح والفِرصةُ بكسر الفاء وسكون الراء قطعة من صُوف أو نحوِه .

ومثاله في السند كما إذا قيل حدثني سفيان عن رجل عن مالك .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف إذا كان الإبهامُ في السند ولم يُعلم تعيينه من طريق أخرى ، وأما الإبهام في المتن فلا يضرُّ وفائدةُ معرفته حينئذ زوالُ الجهالة لأنَّ معرفةَ الشيء أولى من الجهل به .

،ذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمُبْهَمٌ مَافِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

(مبهم) بصيغة اسم المفعول من أَبْهَم الرباعي (ما) أي حديثٌ (فيه) أي في متنه أو سنده (رَاوٍ لم يسم) أى رَاوٍ لم يذكر بإسمه ، أى والمبهمُ من الأحاديث هو الحديث الذي لم يذكر فيه أحدٌ من رُواته باسمه سواء كان الإبهام في متنه أو في سنده .

الإعـــراب

(ومبهم) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، مبهم مبتدأ سوّغ الإبتداء به ماتقدم لك

(ما) : نكرة موصوفة أو موصولة في محل الرفع خبر والجملة مستأنفة أو معطوفة .

(فيه) : جار ومجرور خبر مقدم .

(راو) : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص .

(لم) : حرف نفي وجزم .

(يسم) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بِلَمْ وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهى الألف ، وسكن آخره للوقف وسَمَّى هنا بمعنى ذكر لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوى وجملةُ لم يسم من الفعل المغير ونائبه في محل الرفع صفة لما أو صلة لما تقديره : ومبهم حديث فيه راوٍ عادمُ التسميةِ

والجملةُ من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .

الثالث عشر من أقسام الحديث
الحديث العالى

(س ١) : وإذا سُئلت ماحدّ العالي لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب العالي لغة الشيء المرتفع على غيره .

وإصطلاحا هو الحديث الذي قَلَّتْ رجالُ إسناده أى عددُ رجاله بالنسبة إلى غيره .

(س ٢) : وإذا سُئلت كم أقسامه ؟

ج : فالجواب أقسامه خمسة :

الأول : العلوُّ المطلق وهو القرب من رسول الله ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ بذلك الحديث بعينه بعدد كثير أو بالنسبة لمطلق الأسانيد .

والثاني : القرب من إمام من أئمّة الحديث ذى صفة عالية كالحفظ والضبط كمالك والشافعي .

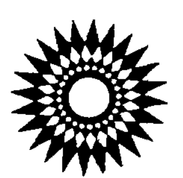
والثالث : القرب بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن ، وفي هذا القسم تقع الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة فليطلب من المطولات .

والرابع : العلُوُّ بتقدُّمِ وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ سواء كان سماعه مع متأخر الوفاة في آنٍ واحدٍ أو قبلَهُ .

والخامس : العلو بتقدُّم السماع من الشيخ فَمَنْ تقدَّم سماعُهُ مِنْ شيخٍ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَ من ذلك الشيخ نَفْسِهِ بَعْدَهْ .

(س ٣) : وإذا سُئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وكُلُّ مَاقَلَّتْ رِجَالُهُ عَـلاَ

(وكُلُّ ما) أى وكل إسناد (قلَّت) بفتح اللام المشدَّدة (رجاله) الذين رَوَوْا عن النبي ﷺ أَىْ قَلَّ عددُهم فهو الذى (علا) أَيْ إرتفعَ للقرب منه صلى الله عليه وسلم أى فهو الذى يُسمَّى عندهم بالسند العالي لعُلوِّه وقُرْبِه منه صلى الله عليه بقلَّةِ رجالِه وقَسَمُوه إلى الأقسام الخمسة السابقة في أسئلتِنَا .

الإعـــراب

(وكل) : الواو عاطفة أو إستئنافية كلّ مبتدأ وهو مضاف .

(مـا) : موصولة أو موصوفة في محل الجر مضاف إليه .

(قلت) : قلت فعل ماض التاء لتأنيث الفاعل .

(رجاله) : فاعل ومضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل صلةٌ لما أو صفة لها .

(عـلا) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يَعُودُ على كل وجملة علا من الفعل والفاعل خبر المبتدأ تقديره وكُلُّ سندٍ قليلٍ رجالُهُ عَالٍ أَصلُهُ عَالِيٌ مثلُ « ما أنت قَاضٍ » والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة على قوله أولُها الصحيحُ .

الرابع عشر من أقسام الحديث
الحديث النازل

(س ١) : وإذا سُئلت ماحدُّ النازل لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب النازِلُ لغة الشيءُ السَّافِلُ الذي تحت غيره .
وإصطلاحا هو الحديث الذي كَثُر رجالُ إسناده بالنسبة إلى غيره .

(س ٢) : وإذا سُئلت كم أقسامُه ؟

ج : فالجواب أقسامُه خمسةٌ كالعالى .

الأول : النـزولُ المطلـق وهـو البُعْـدُ من رسول الله ﷺ بعـدد كثير بالنسبة إلى سندٍ آخر يَرِدُ بذلك الحديث بعينه بعدد قليل .

والثاني : البعدُ من إمام من أئمـةِ الحديث ذى صفـة عاليـة كالحفـظ والضبط مثل مالك والشافعي .

والثالث : البُعْد بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن .

والرابع : النَّزول بتأخُّر وفاةِ الـراوى عن شيـخ عن وفـاةِ رَاوٍ آخـر عن ذلك الشيخ .

والخامس : النزولُ بتأخُّر السمـاع من الشيـخ ، فَمـنْ تأخَّـر سماعُـه من الشيخ أَنْزَلُ مِمَّنْ سَمع من ذلك الشيخ نفسِه قبله .

(س ٣) : وإذا سئلْتَ ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمهُ قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِى قَدْ نَزَلاَ

(وضدُّه) أى وضدُّ السندِ الذي قلَّتْ رجالُه وهو الذي كَثُرتْ رجالُه (ذاك) الضدُّ المذكور هو السَّنَدُ (الذي قد نزلا) وبَعُدَ عن النبي ﷺ ، وألفهُ للاطلاقَ ، أى ذاك الضِّدُّ هو المسمَّى عندهم بالسند النازل لِبُعْدِهِ عنه صلى الله عليه وسلم .

وبما ذكَرْنَاهُ في تفسير المتن تَعْلَم أنَّ المنقسم للعالى والنازل هو الإسناد كما فسَّره كذلك الدمياطى في شرحه على هذا المتن ومثلُه عبارةُ شيخ الإسلام حيث قال العالى والنازلُ من السند ومامعهما مما يأتي » إنتهى .

فقولُ الشارح الزرقانى وكلُّ ما أى حديثٍ غيرُ ظاهر وكان حقُّ التعبير الموافق للاصطلاح أن يقول وكلُّ سند ، إلا أَنْ يُقال وكلُّ حديث أى مِنْ حيثُ سندُه تأمّل . إنتهى أجهورى .

وقسموا النازلَ أيضا إلى الأقسام الخمسة السابقة في أسئلتنا لأن كل قسم من العلوّ يقابل قسما من أقسام النزول على الصحيح .

الإعــــراب

(وضـــده) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، ضِدُّ مبتدأ أول وهو مضاف والهاء مضاف إليه .

(ذاك) : ذا إسم إشارة في محل الرفع مبتــدأ ثانٍ ، الكـــاف حرفٌ دالٌّ على الخطاب .

(الذي) : إسم موصول في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني .

(قــد) :(قد نزلا) قد حرف تحقيق نزل فعل ماض والألف حرف إطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل صلةُ الموصول ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والرابط إسم الإشارة مثل قوله تعالى : « **ولباس التقوى ذلك خير** » . والجملةُ من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرى في ضمنها جملة صغرى إما معطوفة أو مستأنفة .

الخامس عشر من أقسام الحديث
الحديث الموقوف

(س ١) : **وإذا سُئلتَ ماحدُّ الموقوف لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب الموقوف لغة الشيءُ المحبوس كالمال الموقوف على سبيل الخير وإصطلاحا كلُ ماأُضيف إلى الصحابيّ فعلا كان أو قولا أو تقريرا وخَلاَ عن قرينةِ الرفع سواء إتصلَ إسناده إلى الصحابيّ أم لا فدخل فيه المنقطع والمعضل والمُعلَّق ، وخرج بقولنا وخلا عن قرينة الرفع ما إذا وُجدت فيه قرينة الرفع بأن لم يكن للاجتهاد فيه مدَخْلٌ فهو في حكم المرفوع ، كما في رواية البخاري كان ابنُ عمر وابنُ عباس يُفطران ويقصران في أربعة بُرُد فمِثْلُ هذا لا يُفعل بالإجتهاد .

(س ٢) : **وإذا سُئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثاله في الفعل كأوتر ابنُ عُمر على الدابة .
ومثالُه في القول كقال ابن عمر وقال ابن عباس .

(س ٣) : **وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه أنه قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَا أَضَفْتَــهُ إلى الأَصْحَــابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ موقــوفٌ زُكِــنْ

(ومـا) أى والحديثُ الـذي (أضَفْتَـه) ونسبتَـه (إلى) جِنْسِ (الأصحاب) سواء إتّصلَ إسنادُه أم انقطع وسواء كان المضافُ إليهم (من قول) للصحابىّ أ (و) كان من (فعل فهو موقوف زكن) أى فذلك الحديثُ هو الَّذي زُكن وعُلم عندهم باسم الموقوف لِوَقْفِه على الصحابى .

الإعـــراب

(وما) : الواو إستئنافية أو عاطفة ، ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ أول .

(أضفته) : فعل وفاعل ومفعول والجملة صلة الموصول والعائد هو الهاء منه .

(إلى الأصحاب): جار ومجرور متعلق بأَضَفْتَ .

(من قول) : جار ومجرور متعلّق بمحذوفٍ حالٍ من الهاء في أضفته .

(وفعل) : الواو حرف عطف وتقسيم ، فعل معطوف على قول .

(فهو) : الفاء رابطةُ الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثانٍ .

(موقوف) : خبر للمبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، والجملةُ من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرى في ضمنها جملة صغرى مستأنفة أو معطوفة على ماتقدم .

(زكن) : فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود على موقوف والجملة في محل الرفع صفة لموقوف تقديره موقوف معلوم عندهم والغرضُ منه تكملةُ البيت .

ومعنى البيت والحديث الذي أضفتَه ونسَبْتَه إلى واحد من أصحابِ رسول الله ﷺ حالة كونه كائنا من قوله أو فعله أو تقريره فهو حديث موقوف معلوم عند أرباب الإصطلاح .

السادس عشر من أقسام الحديث
الحديث المرسل

(س ١) : وإذا سُئلت ماحدُّ المرسل لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المرسل لغة الشيءُ المُطْلَقُ كالبهيمة المرسَلة للرعي وإصطلاحا الحديث الذي سَقَطَ من سنده صحابيٌّ ، وهذا خلاف الصحيح عندهم إذ لو علم أنَّ الساقط هو الصحابيّ لَما سَاغ لأحدٍ أن يختلفَ في حُجّيّته ، فالصحيحُ أنَّ يُقال في ضابطه : إنَّ المرسَلَ هو مارفعه التابعي إلى النبيّ ﷺ سواء كان التابعيُّ صغيراً أو كبيرا كما سيأتي لك عند حلِّ المتن .

(س ٢) : وإذا سُئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعفُ عند أكثر المحدثين ولا يُحْتَجُّ به .

(س ٣) : وإذا سُئلتَ ما مثالُه ؟

ج : فالجوابُ مثاله ما رواه الإمام مالك في موطأه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : « **إنّ شدَّة الحرّ من فَيْحِ جهنم** » الحديث .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمُرْسَلٌ مِنهُ الصَّحابيُّ سَقَطْ

(ومرسل) بفتح السين على صيغة اسم المفعول لغة مأخوذ من الإرسال بمعنى الإطلاق وعدمِ المَنْع ، فكأنَّ الراوى المُرْسِلَ أطلق الإسنادَ ولم يُقيّده بجميع رواته ، أو من ناقةٍ مِرْسَالٍ أى سريعةِ السير فكأنَّ الراوى المرسِلَ أَسْرَعَ إلى المتن بحذف بعض الرواة ، أى فهو لغة الشيء المطلق كما مرّ في الأسئلة ، أو الشيء الذي يُسْرَع إليه وإصطلاحا هو الحديث الذي (منه) أى من إسناده فهو على حذف مضاف (الصحابىّ) الذي رواه (سقط) وتُرك أى فهو الحديث الذي رفعه التابعى صغيرا كان أو كبيرا إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطةِ بينه وبين النبىّ ﷺ ، فصورتُه أن يقولَ التابعى قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فُعل بحضرته كذا ونحو ذلك .

((**تنبيه**)): الكبيرُ من التابعين مَن إجتمعَ بكثير من الصحابة وأَكْثَر الروايةَ عنهم كـ عبيد الله بن عدىّ بن الخيار وقيس بن أبى حازم ، وابن المسيِّب ، والصغيرُ بخلاف ذلك كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى .

الإعــراب

(ومرســل) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، مرسل مبتدأ سوّغ الإبتداء به وقوعُه في معرض التقسيم أو بمعرفة لكونه علما ، وخبره محذوف لضرورة النظم تقديرُهُ ما ، ما موصولةٌ أو موصوفةٌ في محلِّ الرفع خبرٌ .

(منـــــه) : جار ومجرور متعلق بسقط الآتى وهو العائد على الموصول .

(الصحـابى): مبتـــدأ .

(سـقـط) : فعـل ماضٍ وفاعلـه مستتــر فيـه عائـد على الصحـابى والجملـةُ خبـرٌ للصحابى تقديره الصحابى ساقط منه ، والجملةُ من المبتدأ والخبر صلةٌ لِماَ المحذوفة أو صفة لها الواقعـةِ خبراً تقديـره : ومرســلٌ ما الصحابـىُّ ساقطٌ منه ، والجملةُ من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

ومعنى البيت : والمرسلُ هو الحديثُ الذي سقط من إسناده الصحابىُّ ورفَعـه التابعـىُّ إلى النبي ﷺ .

السابع عشر من أقسام الحديث
الحديث الغريب

(س ١) : وإذا سُئلتَ ما حدُّ الغريب لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب الغريب لغة مَنْ تفرَّد عن أهلِه وبَعُدَ عن وطنه .

وإصطلاحا الحديث الذي تفـرَّد بروايتـه كلِّـه رَاوٍ واحـدٌ ، أو تفـرَّد رَاوٍ واحدٌ في متنه أو في سنده بذكر شيءٍ لم يَذْكُره غيرُهُ من الرواة .

(س ٢) : وإذا سُئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعفُ غالبا وقد يكون صحيحا وحسنا .

(س ٣) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ماجـاء مرفوعـا « الـولاءُ لحمـةٌ كلُحْمـةِ النسب لا يُبـاع ولا يُوهب » فإنه تفرَّد به عبدُ الله بن دينار عن ابن عمر .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَقُلْ غريبٌ ما رَوَى رَاوٍ فقطْ

(وقل) أيُّها المصطلحيُّ (غريب) لغةً : الشخص المنفردُ البعيدُ عن أهله ووطنه ، سُمّي الحديثُ بذلك لإنْفرادِ راويه عن غيره في شيء منه ، وإصطلاحا هو (مارَوَىٰ) هُ (راوٍ) واحدٌ (فقط) أىْ فحَسْبُ ، أى هو الحديثُ الذي رواه راو واحد فقط ، وتفرَّد في متنه أو في سنده بشيء لم يذكره غيره من الرواة كحديث : إنما الأعمالُ بالنيات .

سواء كان التفرُّد بجميع الحديث كحديثِ النهي عن بَيْعِ الولاء وهبته ، أو ببعضِه كحديث زكاة الفطر حيث قِيلَ إنَّ مَالِكاً تفرَّد عن سائرِ رواته بقوله من المسلمين ، أو بكل السند كحديث إنما الأعمال بالنيات ، أو ببعض السندِ كحديث أُمِّ زَرْعٍ .

الإعـراب

(وقـل) : الواو إستئنافية ، قل فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والجملة مستأنفة .

(غـريب) : مبتدأ سوّغ الإبتداء به مامرَّ .

(مـا) : موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول القول .

(روى) : فعل ماضٍ ومفعوله محذوف تقديره رواه ، وهذا الضمير هو العائد على ما الموصولة .

(راو) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقلُ لأنه إسم منقوص أصله رَاوِيٌ والجملةُ من الفعل والفاعل صلة الموصول .

(فقط) : الفاء فيه زائدة زِيْدَتْ فيه لتحسين الخطِّ ، قط اسم فعل مضارع بمعنى يكفى مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ذُكِرَ من الضابط ، أى يكفى الضابطُ المذكور عن طلب غيره : أو يعود على الراوى أى يكفى الراوى الواحد في كونه غريباً .

ومعنى البيت : وقل أيها المصطلحيُّ الحديث الغريب هو الحديث الذي تفرَّد بشيء من سنده أو متنه راو واحدٌ فقط .

الثامن عشر من أقسام الحديث
الحديث المنقطع

(س ١) : **وإذا سئلت ماحدُّ المنقطع لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب المنقطع لغة الشيء المُنْفَصِلُ عن غيره كالعضو المنقطع عن الجسد ، وإصطلاحا الحديث الذي سَقَط من سنده قبل الصحابي راوٍ واحدٌ ، أو راويان في موضعين ، أو ذُكِرَ في سنده رَاوٍ مُبْهَمٌ .

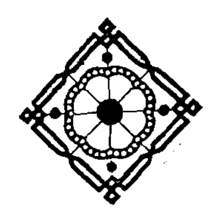
(س ٢) : **وإذا سُئلتَ ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه الضعف عند غير الإمام مالك رحمه الله تعالى .

(س ٣) : **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثاله أَىْ مثال ماسَقَط منه راويان مارواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى إسحاق عن يزيد بن يُثَيْعٍ عن حذيفة مرفوعا : إن وَلَّيْتُموها أبا بكر فقوِيٌّ أمينٌ ، ففيه انقطاعٌ في موضعين : أحدهما أنَّ

عبد الرزاق لم يَسْمَع من الثورى ، إنما رواه عن النعمان بن أبى شيبة الجَنَدِىِّ عنه ، والثانى أنَّ الثورىَّ لم يسمعه من أبى اسحاق إنما رواه عن شَرِيكٍ عنه ومثالُ مافي سنده راوٍ مبهم ماروواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشِّخِّيْرِ عن رجلين عن شدَّادِ بن أَوْس حديثَ اللهم أني أسَألك الثبات في الأمر كما ذكره ابنُ كثير .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وكُلُّ مالم يَتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

(وكُلُّ ما) : أىْ وكُلُّ حديث (لم يتصل بحال) من الأحوال (إسناده) أى لم يتصل سنده بحال من الأحوال ، أى بسبب من الأسباب ، أى سواء كان عدم إتصاله بسبب سقوطِ راوٍ أو بسبب إبهامِ راوٍ ، ويحتمِلُ كون الباء في قوله بحال بمعنى في كما قاله الأجهورى ، أى لم يتصل إسنادُه في حال من الأحوال أى في موضع من المواضع ، سواء كان في أوله أو في وسطه وسواء كان في موضع أو موضعين بشرط عدم التوالي فذلك الحديثُ (منقطع الأوصال) والأعضاءِ أى يُسمّى عندهم بالمنقطع ، والأوصالُ المفاصلُ جمع وَصْلٍ بمعنى المِفْصَلِ .

قال الحمّوى : الأَوْصَال في كلامه حَشْوٌ أُتَى به تتميما للبيت .

(واعلم) أن المنقطع من صفات الإسناد بخلاف المقطوع فإنه من صفات المتن .

الإعــراب

(وكل ما) : الواو إستئنافية أو عاطفة ، كل مبتدأ مرفوع ، وهو مضاف ، وما موصولة أو موصوفة في محل الجر مضاف إليه .

(لم يتصل بحال إسناده) : لم حرف نفي وجزم ، ويتصل فعل مضارع مجزوم بلم ، بحال جار ومجرور متعلق بيتصل ، إسناد فاعل يتصل مرفوع وهو

مضاف والهاء في محل جر مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل صلةٌ لِمَا أو صفة لها .

(منقطع) : خبر المبتدأ مرفوع وهو مضاف .

(الأوصال) : مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .

ومعنى البيت وكل حديث إِنْعَدَمَ إتصالُ سنده بحال من الأحوال يُسمى عندهم منقطعَ الأوصالِ والأعضاءِ .

التاسع عشر من أقسام الحديث
الحديث المُعْضَلُ
أى المُغْلَقُ أَمْرُهُ ، وَيُقال له المُشْكِلُ

(س ١) : وإذا سئلت ما معنى المعضل لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المعضل لغة الشيء المَعْجُوزُ عنه كالداء الذى أَعَضْلَ الأطباءَ وأعجزهم عن علاجه .

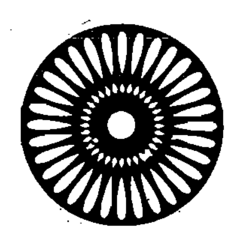
وإصطلاحا هو الحديث الذي سقط من سنده راويان فأكثرُ لكن بشرط توالى الساقطين من أىِّ موضع كان الساقطانِ ، سواء كان من أول السند أو في آخره أو وسطِه ، فدخل في المعضل قولُ المُصَنِّفِينَ قال رسول الله ﷺ كما ذَكَره ابنُ الصلاح .

(س ٢) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله مارواه الإمام مالك رحمه الله تعالى في الموطأ أنه قال بلغنى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « **لِلمَمْلُوكِ طعامه وكِسوتُه بالمعروف** » الحديثَ فإنَّ مالكا وصله خارجَ الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة فعرَفْنا بذلك سقوط إثنين منه .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه أنه من أقسام الضعيف .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَالمُعْضَلُ مِنْهُ إثْنَـــانِ

(والمعضل) بصيغـة اسم المفعـول لغـة مأخـوذ من أَعْضَلــه الأَمْرُ إذا أَعْجَزَه ، فكأنّ المحدِّثَ الذي حَدَّثَ به أَعْضَلَه وأَعْيَاهُ فلـم ينـتـفـع به مَنْ يرويه عنه .

وإصطلاحـا هو الحديثُ (الساقـط منـه) أى من سنـده (إثنـــان) فأكثـرُ بِشرط التـوالى من أىّ موضع كان وإنْ تعــــدَّدت المواضعُ كَأَنْ سَقَط الصحابىُّ والتابعىُّ أو التابعـىُّ وتابعُـه أو إثنـان قبلهمـا ، فخـرج بشرط التوالى ما إذا سقط واحد بين رجـلين ثم سقـطَ من موضع آخـر من الإسنادِ واحدٌ آخرُ فهو منقطع في موضعين .

((**تنبيه**)) : أخذ الناظم هذا الشَّطْرَ مِنْ ألفيةِ العراقى ، ويُقال له عند البَدِيْعّيـين إبْدَاعاً ورِفْواً لأنّـه أَوْدَعَ شِعْـرهَ شيئـا قليـلا من شعـر الـغير ، لأنـه رَفَـا خَرْقَ شِعْرِهِ بشيءٍ من شعرِ الغير .

الإعـــــراب

(والمعضل) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المعضلُ مبتدأ مرفوع .

(الساقط) : خبر والخبر مرفوع والجملة معطوفة أو مستأنفة .

(منــه) : جار ومجرور متعلق بالساقط .

(إثنـان) : فاعل الساقط لأنه إسم فاعـل يَعْمـلُ عمـلَ الفعـل الصحيـح ومعنـى كلامه والمعضلُ هو الحديثُ الذي سقط من سنده إثنان فأكثرُ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العشرون من أقسام الحديث
الحديث المدلَّس

(س ١) **وإذا سُئلتُ ما معنى المدّلس لغة وإصطلاحا ؟**

ج فالجواب المدلس لغة الشيء المُخْفَى والمبيعُ الذي كُتِمَ فيه العيبُ وإصطلاحا قسمان على ماذكره الناظم .

القسم الأول تدليسُ الإسناد وهو أَنْ يُسقِطَ الراوى إسمَ شيخه لكونه صغيراً أو ضعيفاً ويَرْتَقِىَ إلى شيخِ شيخِه أو إلى مَنْ فوقَه مِمَّنْ هو مُعاصِرٌ لذلك الراوى فيُسْنِدَ ذلك إليه بلفظٍ لا يقتضى الإتصال لئلا يكون كَذِباً كقوله : عن فلان ، أو أنَّ فلانا قال كذا .

القسم الثاني تدليسُ الشيوخ وهو أن يُسمِّى الراوى ويَذْكُر شيخَه الذي سمع منه بغير إسْمِهِ المعروفِ عند الناس أو يُكنِّيه أو يُلقِّبه أو يَنْسُبَه بكنيةٍ غيرِ مشهورة فيه أو لقبٍ غير مشهور فيه أو نسبةٍ غير مشهورة فيه لِكَىْ تَصْعُبَ تلك الطريقُ على غيره .

(س ٢) **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج فالجواب مثال القسم الأول ماحُكى عن علىّ بن خَشْرَمٍ قال : كُنَّا عند ابن عيينه فقال الزُّهْرِىُّ فقيل له حدَّثَكم الزهرىُّ ؟ فسَكَتَ ، ثم قال قال الزهرىُّ فقيل له سمِعْتَه من الزهرى فقال لا ولا مِمَّن سمعه من الزهرى ، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى .

ومثالُ القسم الثانى قولُ أبى بكر بن مجاهد حدّثنا عبدُ اللهِ بن أبى عبد الله يريدُ به عبد الله بن أبى داود السجستانىَّ .

(س ٣) **وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج فالجواب حكمه الضعفُ وعدمُ القبول .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَاأَتَـــــــى مُدَلِّساً نَوْعَـــــــانِ

« الأَوَّل » الإِسْقَــاطُ للشَّيْـــــخ وَأَنْ يَنْقُــلَ عَمَّــنْ فوْقَــهُ بعَـــــنْ وأَنْ

« والثَّانى » لا يُسْقِطهُ لكِنْ يَصِـــفْ أَوْصَـافَـهُ بمَـا بــــه لا يَنْعـــرِفْ

(وما أتى) أى والحديثُ الذي أتى حالة كونـه (مدلَّسا) بفتـح الـلام المشددة اسم مفعول من دلَّس الرباعي ، فهو مأخوذ من التدليس الذي هو مصدر دلَّس الرباعـي ، والتدليـس لغـة كتم العيب في المبيـع ونحوه وهو مأخوذ من الدَّلَسِ بالتحريك وهو إختلاطُ الظـلام بالنـور ، فكـأَنَّ الراوىَ المدلِّسَ أَخْفـى وكتـم عَيْبَ الحديث وضَـعْـفَـه بِتَدْليسه وأَظْلـمَ أمْـرهَ ، أى والحديثُ الــذى يُسمَّــى مدلَّسا في إصطـــلاح المحدثين (نوعان) أى قسمان على ماذكره الناظم بل هو خمسة أقسام :

القسم الأول منها تدليسُ الإسناد وهو أَنْ يُسقط الراوى شيخـهَ ويـروى عمن فوقه ممن هو معاصرٌ له بلفظ يُوهم الإتصال كما مرَّ ، وإليـه أَشَار بقولـه : (الأول الإسقـاط للشيـخ) أى أن يُسقـط الـراوى مِنْ سَنـدِه شَيْخَـه (وأن ينقـل) الحديثَ ويرويـه (عمّـن فوقـه) أى عمَّـن فوق شيخه (بـ)ـلفظ (عن) الجارّة أ(و) بلفـظ (أنَّ) المشددة ولكـن يُقْرَأُ هنا بالتسكين لضرورة الوقْـف عليـه كقولـه حدثنـا فلانٌ عن فلان كذا ، وكقوله حدثنـا فلان أنَّ فلانا قال كذا ، ومثلُهما قال فلان كذا أو ذكرَ فلان كذا بشرط أَنْ يُعاصِر المُدلِّسُ المَرْوِىَّ عنه على المشهـور وإلاَّ فلا يُسمَّى تدليسا على المشهور وعلى مقابله فالتدليسُ أن يُحـدِّث الرجلُ عمن لم يَسْمَعَ منه بلفظ غير صريخ في السماع وإن لم يعاصره ،

قال ابن عبد البر وعلى هذا فما سلم أحد من التدليس لا مالكٌ ولا غيرُه .

وحُكْمُ هذا النوع عدمُ قبول المدلَّس فيه ، لكن إذا صرَّحَ المدلِّسُ المعروفُ بالتدليس بما يقتضى الإتصال كأَنْ يقول : سمعتُ أو حدثنا وكان ثقةً قُبِل مَرْوِيَّهُ .

والقسمُ الثاني منها تدليسُ الشيوخ وهو أن يذكر الراوى شيخَه الذي سمع منه بغير إسمه المعروف أو يذكره بكنية أو لقب لم يشتهر به مثلاً لأجل أَنْ تَصْعُب الطريقُ على غيره كما مرَّ ، وإليه أشار بقوله (والثان) بحذف الياء للضرورة لأنه إسم منقوص كما سيأتي في الإعراب ، أَنْ (لا يسقطه) أى أن لا يسقط الشيخَ الذي روى عنه و (لكن يصف أوصافه) أى بل يذكر أوصاف الشيخ (بما به لا ينعرِفُ) أى بالوصف الذي لا يُعرف به الشيخُ ولم يشتهر به من لقب أو كنية .

(وأعلم) أنّ قول الناظم لا ينعرف غير عربىّ بل هو لَحْنٌ إذ لا يُقال إنْعرفَ كما لا يقال إنْعَدَمَ ولو قال :

والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصافَه بِمَا بَهِ لاَ يَتَّصِفْ

لكان صوابا وإنّ وُجد فيه بعضُ عيوب القوافي .

((وأعلم)) أيضا أنَّ حكم تدليس الشيوخ يختلفُ باختلاف الغرض الحاملِ عليه : فإن كان لضعف الشيخ فالحرمةُ ، وإن كان لصغر سنّه فالكراهةُ .

والقسمُ الثالثُ منها تدليسُ القطع وهو أن يُسقط الراوى أداة الروايةِ كحدَّثنا وأخبرنا مثلا مقتصرا على إسم الشيخ ، ومثَّل له الحافظُ بن حجر بما رواه ابن عدىّ وغيرُه عن مَعْمر بن عُبيدٍ الطُّنَافِسىّ أنه كان يقولُ حدثنا ثم يسكت وينوى القطعَ ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه

عن عائشة رضي الله عنها .

والقسمُ الرابع تدليسُ العطف وهو أنْ يُصرِّح بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخا آخر له لم يسمع ذلك المرويَّ منه .

والقسمُ الخامس تدليسُ التسوية وهو أنْ يروى حديثاً عن ضعيفٍ بين ثقتينِ لَقِيَ أحدُهما الآخرَ فيُسقط الضعيف ويروى الحديث عن شيخه الثقةِ الثاني بلفظ مُحتملٍ فيَسْتوِى الإسنادُ كلُّهُ ثِقاتٍ .

وقال البِقاعيُّ والتحقيقُ أنه ليس لنا في التدليس إلاَّ قسمان الأول تدليسُ الإسناد والثاني تدليسُ الشيوخ ويدخل في الأول تدليسُ القطع وتدليسُ العطف ، وأما تدليسُ التسوية فيدخل في القسمين فتارةً يصِفُ شُيوخَ السَّنَدِ بما لا يُعرفُونَ به من غير إسقاط فتكون تسويةَ الشيوخ ، وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسويةَ السند إنتهى .

((**فائدة**)) : ذمَّ أكثر العلماء التدليسَ بقسميه وهو مكروه جدّاً ومِمَّنْ بالغ في ذمّه شُعبة بن الحجاج ، فروَى الشافعيُّ عنه أنه قال : التدليسُ أخو الكذب ، وقال : لَأَنْ أَزْنِيَ أحَبُّ إلَيَّ مِن أنْ أُدلِّس ، قال ابنُ الصلاح : هذا مِنْ شعبة إفراطٌ محمولٌ على المبالغة في الزَّجْرِ عنه والتَّنْفِيْرِ منه .

الإعراب

(وما) : الواو إستئنافية أو عاطفة ، ما إسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع مبتدأ .

(أتى) : فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على ما ، والجملة صلة لما أو صفة لها .

(مدلسا) : حال من فاعل أتى منصوب .

(نوعان) : خبر مرفوع بالألف والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة .

(الأول) : مبتـدأ مرفـوع .

(الإسقاط) : خبـر مرفـوع .

(للشيخ) : جار ومجرور متعلق بالإسقاط ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدلٌ من نوعان بدلَ بعض من كل ، أو مستأنفة إستئنافا بيـانـيـا .

(وأن ينقل) : الـواو عاطفـة ، أن حرف نصب ومصدر ، ينقـل فعـل مضارع منصوب بأن وفاعلـه ضمير مستتـر فيـه جوازا تقديـره هو يعـود على الراوى ومفعولُه محذوف تقديره الحديثَ ، والجملـة من الفعـل والفاعـل صلة أَنْ ، أَنْ مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على قولـه الإسقـاط على كونه خبرَ المبتدأ تقديره الأول منهما إسقاطُه ونقلُه الحديث .

(عمَّنْ فوقه): عن حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم مَنْ ، مَنْ اسم موصول بمعنـى الـذي في محل الجر بعـن مبنـى على السكـون لشبهه بالحرف شبهاً إفتقاريـا ، الجارُّ والمجرور متعلِّق بِيَنْقُـلَ ، فوق منصوب على الظرفيـة المكانيـة ، وهـو مضاف والهاء مضاف إليـه ، والظـرف متعلِّق بواجب الحذف لوقوعه صلة لِمَـنْ تقديره إستقرَّ .

(بعَنْ) : الباء حرف جر ، عَنْ مجرور محكـى بالبـاء وعلامـة جره كسرة مقـدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلـق بينقل أيضا .

(وأن) : الـواو عاطفـة ، وأَنْ معطـوف محكـى على عَنْ وللمعطـوف حكـم المعطوف عليه تبعه بالجر وعلامة جره كسرة مقـدرة منـع من ظهورهـا إشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الوقف .

(والثان) : الواو عاطفة ، الثان مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمـة مقـدرة على اليـاء المحذوفة لضرورة النظم أو إجتزاءً عنها بالكسرة منع من ظهورهـا الثقـل لأنه إسم منقوص .

(لا) : نافيه .

(يسقطه) : يسقط فعل مضارع ، الهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوى ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره والثاني عدمُ إسقاطه الشيخَ ، والجملةُ الإسمية معطوفة على جملة قوله الأول .

(لكن) : حرف استدراك .

(يصف) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الراوي والجملة إستدراكيةٌ لا محل لها من الإعراب .

(أوصافه) : مفعول به ومضاف إليه .

(بما) : جار ومجرور متعلق بيصف (به) جار ومجرور متعلق بينعرف والهاء عائد على ما

(لا) : نافيه .

(ينعرف) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ممنوعة بسكون الوقف وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على الشيخ والجملة الفعلية صلة لما أوصفه لها .

ومعنى البيتَيْنِ والحديثُ الذي يُسمى مدلَّسا عندهم قسمان القسم الأول منهما إسقاطُ الراوى شيخَه ونَقْلُه الحديثَ عمَّن فوقه بعَنْ أو بأنَّ المشددة والقسمُ الثاني عدمُ إسقاطِه للشيخ لكن يَذْكُر أوصافَ الشيخ ولَقَبه بالأوصاف التي لا يُعرف بها عند الناس .

الحادي والعشرون من أقسام الحديث
الحديث الشَّاذُّ

(س ١) : وإذا سئلتَ ما معنى الشاذ لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب الشاذُّ لغة المنفردُ عن الجماعة يقال شذّ عن الجماعة إذا انفرد عنهم .

وإصطلاحا الحديثُ الذي خَالَف الثقةُ في متنه بزيادةٍ أو نقصٍ فيه أو في سنده بزيادة أو نقص فيه أيضا سائرَ الثقاتِ فيما رَوَوْهُ ، أو مَنْ هو أحفظُ أو أضبطُ منه بشرط عدمِ إمكان الجمع بين روايَتِه وروايتِهم وإلاَّ فلا شذوذَ .

(س ٢) : وإذا سئلت ماحكم الحديثُ الشاذ ؟

ج : فالجواب حكمهُ الضعفُ وعدمُ القبول .

(س ٣) : وإذا سئلت ما مثاله في السند ؟

ج : مثاله في السند مارواه حمَّاد بن زيد عن عَمرو بن دينار عن عوسجة أنَّ رجُلا تُوفِّي على عهد رسول الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثا إلا مَوْلًى هو أَعْتَقَه » أي عتيقا هو أعتقه المَيْتُ وهذا على القول بأن العتيق يرث من مُعْتِقِه فهذا حديث شاذٌّ بنقصٍ في السند فإنَّ المحفوظ مارواه ابنُ عُيينه عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أنَّ رجلا تُوفِّي على عهد رسول الله ﷺ بذكر ابن عباس .

ومثاله في المتن مارواه أبو داود وغيرُه من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه ، مرفوعا : إذا صلَّى أحدُكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه ، فإنَّ المحفوظ روايتُه من فعل النبي ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبدُ الواحد بهذا اللفظ .

(س ٤) : وإذا سئلت كم أقسامه ؟

ج : فالجواب أقسامه أربعة :

الأول : شــاذٌّ بِنَقْصٍ في السند .

والثاني : شــاذٌّ بِزيادةٍ في السند .

والثـالث : شــاذٌّ بِنَقْصٍ في المتن .

والـرابـع : شــاذٌّ بِزيادةٍ في المتن .

فلْتطلب أَمْثلتُهُ في المطولات .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَــا يُخَالِــفْ ثِقَــةٌ فِيْــهِ الملاَ   فالشَّــاذُّ

(وَمَا يُخَالِفْ) بالجزم على أنَّ ما شرطية كما ذكره الأجهوري ، والمعنى حينئذ أى وإنْ يخالف رَاوٍ (ثقةٌ) أى عدلٌ ضابطٌ (فيه) أى في الحديث أى في متنه بزيادة أو نقص أو في سنده بزيادة أو نقص (الملا) بالقصر لضرورة النظم أى الجماعاتِ الثقاتِ فيما روَوْه أو خالف فيه مَنْ هو أحفظُ أو أضبطُ منه وتعذَّر الجمع بينهما بأن كان يلزم من قبوله ردُّ غيره (فالشاذ) أى فهو الحديث المسمَّى عندهم بالشاذ كما قاله الشافعي وجماعةٌ من أهل الحجاز ، وهو المعتمد في تعريفه وهو غير مقبول لأنَّ العدد أولى بالحفظ من الواحد .

أما إذا أمكن الجمعُ بينهما فلا يكون شاذاً ويُقبل حينئذ حديثُ الثقة . ويصح كونُ مافي قوله ومايخالف موصولة ، والمعنى حينئذ والحديثُ الذي خالف فيه الثقةُ الثقاتِ أو من هو أوثق منه فهو المسمى بالشاذ عندهم ، وقوله الملا بالقصر لضرورة النظم كما مرَّ وأصله الملأ بالهمز ، قال الطَّوْخِيُّ الملأ هم الأشرافُ ، ولا شَكَّ أنَّ الشرفَ في كل شيء بحسبه ، فالأشرافُ في هذا الفنّ حُفَّاظُه ، ويُقابل الشاذَّ المحفوظُ وحكم الأول الضعف بِخلاف المحفوظ فحكمه القبولُ لإشتماله صفةً مقتضيةً للترجيح ككثرةِ عددٍ أو قوةِ حفظٍ أو ضبطٍ .

الإعــراب

(ومايخالف) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، ما إسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، يخالف فعل مضارع مرفوع .

(ثقـة) : فـاعـل .
(فيـه) : جار ومجرور متعلق بيخالف ، والهاء فيه هو العائد على ما الموصولة .
(الملا) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم .
(فالشاذ) : الفاء رابطةُ الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم لأنه من الموصولات ، والجملةُ من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .
ويصح أنْ يُقال ما اسم شرط جازمٌ ، يخالف فعل مضارع مجزوم بما على كونه فعل الشرط لها (فالشاذ) الفاء رابطةٌ لجواب ما الشرطية وجوبا لكون الجواب جملة إسمية الشاذُّ خبرٌ لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره فهو الشاذ ، والجملةُ الإسمية في محل الجزم بما الشرطية على كونها جوابا لها .

الثاني والعشرون من أقسام الحديث
الحديث المقلوب

(س ١) : **وإذا سئلت ما معنى المقلوب لغة وإصطلاحا ؟**
ج : فالجواب المقلوبُ لغة الشيءُ الذي جُعِل أعلاه أسفلَه أو حُوِّل عن حالته الأُولى كالثوبِ المقلوبِ .
وإصطلاحا ينقسم إلى قسمين :
القسم الأول الحديثُ الذي أُبدِلَ فيه واحدٌ من رُواتِه مشهورٌ به ذلك الحديثُ براوٍ آخرَ مِثْلِهِ كما إذا أُبدل سالمٌ بنافع .
القسم الثاني الحديثُ الذي أُبدِلَ سندُه بسند متن آخر وجُعل سندُه الأصليُّ لذلك المتنِ الآخرِ .

(س ٢) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف .

(س ٣) : وإذا سئلت ما مثاله ؟

ج : فالجواب مثاله في القسم الأول حديث عَمْرو بن خالد عن حماد النَّصِيْبيّ عن الأَعمش عَنْ أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعا : إذا لقيتُم المشركين في الطريق فلا تَبْدَءوهم بالسلام فإنه قَلبَ حمادٌ فيه سُهَيْلاً بالأعمش فإنه معروف بِسُهيل ابن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة . ومثالُ القسم الثاني كما وقع لأهل بغداد مع الإمام البخاريّ .



وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلاَ

إبْدَالُ رَاوٍ مَّا بِرَاوٍ قِسْمٌ   وَقَلْبُ إسْنَادٍ لِمتنٍ قِسْمُ

(والمقلوب) لغَة مشتقٌّ من القلب وهو تبديلُ شيء بآخر .

وإصطلاحا هو (قسمان) وكلٌّ من القسمين إمَّا أنْ يكون عمدا أو سهوا ، فالأقسامُ أربعة مذكورةٌ فيما سيأتي إنْ شاء الله تعالى وقوله (تلا) تكملةُ بيت كما ذكرَه الدِّمْيَاطِيُّ أى تلا وتَبعَ المقلوبُ الشَّاذَّ أى ذُكِرَ المقلوبُ تِلْوَ الشاذِّ في هذا النظم .

الأوُل من القسمين أن يكون الحديثُ مشهورا بِراوٍ كسالم فيُجعَل مكانهَ راوٍ آخرُ في طبقته كنافع وبالعكس وأشار إليه بقوله (إبدال راو) إشتهر به الحديثُ (مَّا) أىْ أىِّ راوٍ كان كسالم (براوٍ) آخر نظيره في الطبقة كنافع (قسم) أولُ القسمين اللّذيْنِ هما قلبٌ في السند وقلبٌ في المتن وكل منهما إمّا أن يكون عمدا أو سهوا ، فمثالُ القلب في السند عمدا حديثٌ رواه عَمروٌ بن خالد عن حماد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة السابقُ في الأسئلة فإنه حديث مقلوب في السند قلَبه حماد بن عمرو أحدُ المتروِكين عمداً ليُغرِّب به فيُرْغب فيه لغرابته .

ومثال القلب في السند سهوا حديثُ (إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » فقد حدَّث به في مجلسِ ثابتِ البنانِىّ حجاجُ بن أبى عثمان عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ فظنَّه جريرُ ابن أبى حازم عن ثابت فرواه عنه عن أنس فوهم كما بيَّنَه حمادُ بن زيد وإنما هو عن يحيى بن أبى كثير كما رواه

الأئمة الخمسة من طريقه .

والثاني تبديلُ إسناد تامٍّ لمتن واحد بإسنادٍ تامٍّ لمتن آخرَ وتبديلُ إسنادِ هذا المتن الأخير بإسناد المتن الأول ، وإليه أشار بقوله (وَقَلْبُ إسناد) تامٍّ (لمتن) أى لحديث واحد فيُجعل لمتن آخر مرويٍّ بسند آخر ويُجْعَل إسناد هذا المتن الأخير للمتن الأول (قسم) ثانٍ من القسمين ، وهذا القسم أيضا إما أن يكون سهوا أو عمدا كالقسم الأول .

فمثالُ القلب في المتن مع القلب في السند أيضا عمدا مثلُ مافعله أهلُ بغداد مع الإمام البخاريّ لمّا قَدِم عليهم إختبارا لحفظه كما سبق في الأسئلة .

ومثال القلب في المتن سهوا حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه ففيه « رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ماتنفق شماله » إنقلب على أحد الرواة سهوا وإنما هو « حتى لا تعلم شماله ماتنفق يمينه » كما في الصحيحين .

الإعــــراب

(والمقلوب) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المقلوب مبتدأ .

(قسمان) : خبر مرفوع بالألف ففي الكلام حذف إمّا في الأول تقديره نوعا المقلوب ، وإما في الثاني تقديره المقلوب ذو قسمين ليطابق الخبر المبتدأ في التثنية أو في الإفراد والجملة مستأنفة أو معطوفة .

(تلا) : فعل ماض معتل بالألف كدَعَا يدعو ، وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على المقلوب ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر ثانٍ أو في محل النصب حال من المبتدأ على مذهب سيبويه .

(إبدال راو) : إبدال مبتدأ سوّغ الإبتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم إبدال

مضاف رَاوٍ مضاف إليه (ما) زائدة أو نكرة تامَّـة في محل جر نَعْتٌ لراو بمعنى أيِّ رَاوٍ كان .

(براو) : جار ومجرور متعلِّق بإبدال .

(قسم) : خبر المبتدأ والجملة الإسمية في محل الرفع بدل من قسمان بدل بعض من كل .

(وقلب) : الواو عاطفة قلب مبتدأ .

(إسناد) : مضاف إليه .

(لمتن) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لإسنادٍ .

(قسم) : خبر والجملة الإسمية معطوفة على جملة قوله إبدال راوٍ على كونها بدل بعض من قسمان .

الثالث والعشرون من أقسام الحديث
الحديثُ الفردُ

(س ١) : وإذا سئلت ما معنى الفرد لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب الفرد لغة الوتر وإصطلاحا قسمان :

القسم الأول : الفرد المطلق وهو الحديث الذي إنفرد بمتنه أو بسنده راوٍ واحدٌ .

القسم الثانى : الفرد المقيد وهو الحديث الذي قَيَّدْتَهُ بثقةٍ تفرَّدَ به عن غيره من الثقات كقولك في حديث العيدين لم يَرْوِهِ ثقةٌ إلا ضَمْرَة ، أو قَيَّدْتَـهُ بجماعة من بلدٍ مُعيَّنٍ كقولك تفرَّد به فلان عن فلان وهو مرويٌّ من وجوهٍ عن غيره .

(س ٢) :وإذا سُئلت ما حكمه ؟

ج :فالجواب حكم القسم الأول إمّا الصحةُ أو الضعف .
وحكم القسم الثاني الصحة .

(س ٣) :وإذا سئلت ما مثال القسم الأول أعني الفرد المطلق ؟

ج :فالجواب مثاله حديث إنما الأعمال بالنيّات ، تفرَّد به عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ ثم علقمة عنه ثم محمد بن إبراهيم عن علقمة ثم عنه يحيى بن سعيد .

(س ٤) :وإذا سئلت ما مثال الفرد المقيَّد الذي تفرَّد به ثقة ؟

ج :فالجواب مثالُه حديثُ مسلم وغيره أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأُ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة تفرَّد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثى ، ولم يروه أحدٌ من الثقات غيْرُ ضمرة .

(س ٥) :وإذا سئلت مامثال الفرد المقيد الذي تفرَّد به أهلُ بلد ؟

ج :فالجواب مثاله مارواه أبو داود عن أبي الوليد عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال أُمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وماتيسَّر ، قال الحاكم تفرد بذكر الأمر فيه أهلُ البصرة من أول الإسناد إلى آخره .

(س ٦) :وإذا سُئلت ما مثالُ الفرد المقيد الذي تفرَّد به فلان عن فلان ؟

ج :فالجوابُ مثاله مارواه أصحابُ السُّنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن إبنهِ بكر بن وائل عن الزهرى عن أنس أنَّ النبي ﷺ أَوْلَم على صفية بسويق وتمر ، قال ابنُ طاهر تفرَّد به وائلٌ عن بكر وتفرَّد به سفيان عن وائل وهو حديث صحيح .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

والفَـرْدُ مَــا قَيَّـدْتَـهُ بِثِقَـةِ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْـرٍ عَلـى رِوَايَـةِ

(والفرد) لغة الوتر كما تقدَّم وإصطلاحا قسمان الأول الفرد المطلق ولم يذكره الناظم وهو الحديث الذي إنفرد بسنده أو متنه راوٍ واحدٌ في الموضع الذي يَدوْر إليه الإسناد ويرجعُ رلو تعددت الطرقُ إليه وهو طرفُه الذي يروى عن الصحابى وهو التابعى لا الصحابى لأنَّ المقصودَ مايترتب عليه من القبول والردِّ والصحابةُ كلُّهم عدول ، وحكمه الصحةُ إنْ بلغ الراوي الضبطَ التامَّ صدرا وكتابةً ولم يخالف غَيْرَه الأرجحَ منه كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته تفرَّد به عبدُ الله بن دينار عن ابن عمر ، والحسنُ إن قاربه ولم يخالف غيرَهَ الأرجحَ منه أيضا ، والشذوذُ إن خالف غيرُه الأرجحَ منه مع كونه ثقةً ، والنُكْرُ إن خالف غيرَه الراجح منه مع كونه ضعيفا ، والتركُ إن لم يخالف مع إتهامه بالكذب ونحوِه فاحفَظْ تُحْفَظْ .

والثاني الفرد المُقيد وهو ماكان التفرد فيه بالنسبة لجهة مخصوصة وذكره بقوله : (والفرد) أى المقيد هو (ما) أى الحديثُ الذي (قيدته بثقة) تفرد به عن غيره من الثقات كحديث العيدين السابق لك ذكره في الأسئلة (أو) هو الحديثُ الذي قيدته بـ (جمع) أى بجماعة من بلد معين كمكة والمدينة والبصرة والكوفة كحديث النسائى « كلوا البلح بالتمر » قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن المدنيين تفرَّد به زُكَيْنٌ عن هشام (أو) هو الحديثُ الذي قيدته بـ (قصر) أى إقتصار (على راويه) راوٍ مُعيَّنٍ كحديث ابن عيينه عن وائل بن

داود عن إبنه بكر بن وائل عن الزهرى عن أنس رضى الله تعالى عنه : أنَّ النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر ، ولم يروه عن بكرٍ غَيْرُ وائلٍ ، ولم يروه عن وائل غيرُ ابن عُيَيْنه وهو حديث صحيح .

الإعـــراب

(والفرد) : الواو عاطفة أو إستئنافية الفرد مبتدأ .
(مـا) : موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر والجملة معطوفة أو مستأنفة .
(قيـدتـه) : فعل وفاعـل ومفعـول صفة لما أو صلة لها والعائد الهاءُ فيه .
(بثقـة) : جار ومجرور متعلق بقيدته .
(أو) : حرف عطف وتقسيم .
(جمع) : معطوف على ثقة .
(أو) : حرف عطف وتقسيم .
(قصر) : معطوف على ثقة .
(على) : حـرف جـر .
(رواية) : مجرور بعلى الجار والمجرور متعلق بقصر لأنه مصدر والله سبحانه وتعالى أعلم .

الرابع والعشرون من أقسام الحديث
الحديث المُعَلَّل

(س ١) : **وإذا سئلت ماحد المعلَّل لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب المعلَّـل لغـة الشيءُ الـذي أصابـه العلـة والمرضُ والآفةُ وإصطلاحا الحديث الذي ظاهره السلامةُ لجمعه شروط الصحة لكن فيه علّة خفية في سنده أو في متنه تظهر لِلنُّقَّاد العارفين بعلل الحديث عند جمع طُرق الحديث والبحث عنها كمخالفة راوى الحديث لغيره

ممن هو أحفظُ منه بإبدال راوٍ بغيره أو بزيادة في المتن .

(س ٢) : **وإذا سئلت مامثاله في السند ؟**

ج : فالجواب مثاله في السند حديثُ يعلى بن عُبيد الثورى عن عمرو بن دينار « البيّعانِ بالخِيار » غَلِطَ يعلى على سفيان في قوله عمرو بن دينار إنما هو عبدُ الله بن دينار كما رواه كذلك أبو نعيم ومحمد بن يوسف الفِرْيَابى ومخلد بن يزيد وغيرهم عن سفيان .

ومثاله في المتن ماإنفرَد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعيُّ عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدَّثه قال : صلَّيتُ خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين فظنَّ بعضُ رُواته من هذا الحديث نَفْيَ البسملة فنقله مُصرِّحا بما ظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستفتحون القراءةَ ببسم الله الرحمن الرحيم فصار النفي مرفوعا مع أنه ليس في أصل الحديث بحسب ظنّ مَنْ أخَذَ عمَّنْ أخَذَ عن أنس أى ظنَّ أنه مِنْ قول أنس لا مِن قولٍ من أخذ عنه ، وأما بحسب من أخذ عن أنس فليس بحديث حقيقةً لأنه عارفٌ بأنه ليس من مقول أنس وحكماً بحسب ظن من أخذ عن أنس .

(س ٣) : **وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه الضعفُ غالبا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَـا بِعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا   مُعَلَّـلٌ عِنْدَهُـمُ قَدْ عُرِفَـا

(وما) أى والحديث الذي إشتملَ في سنده أو في متنه ، وَأَلْتبسَ (بعلةِ غموض) أى بعلة غامضة أى خفيّة عن غير النُّقَّاد ، وقولُه : (أو خفا) أَوْ فيه بِمَعْنَى الواو والعطفُ فيه للتفسير لأنه معطوف على غموض كما يأتي إن شاء الله تعالى ، وقصْرُ خفاءء للضرورة أى والحديث الذي إلْتَبسَ بعلّة غامضة أى خفية عن غير النُّقَّاد هو (معلَّل عندهم قد عرفا) بألف الإطلاق أى هو الحديث المعروف عند المحدثين بإسم المعلَّل والمراد بالمحدثين كالترمذى وابن عَدِيٍّ والدارقطني وأبى يعلى الخليليِّ والحاكم وغيرهم .

وحاصله أنه حديثٌ فيه أمر خفيٌّ قادح له إطَّلَع عليه النُقّادُ بعد البحث عن طُرقه وذلك الأمر الخفيُّ يُسمَّى علةً لأنه يُعِلُّ الحديث ويُضْعِفه ويُوجب ردَّهُ .

والعلةُ القادحة تكون في السند فَتَقْدَحُ في صحة المتن كالوقف للمرفوع والإرسال للموصول وتكون في المتن كإدْرَاجِ ماليس من الحديث في الحديث كحديث نفى البسملة السابق لك في الأسئلة .

الإعـراب

(وما) : الواوُ عاطفة أو إستئنافية ما إسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع مبتدأ .

(بعلة) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لما أو صفة لها تقديره

والحديثُ الذي إِلْتَبَس بعلة .

(غموض) : صفة لعلة وهو جامد مؤول بمشتق تقديره بعلة غامضة .

(أو) : حــرف عطــف .

(خفا) : معطوف على غموض عطفاً تفسيريّاً على كونـه صفـةً لعلـة مع تأويلـه بمشتق أى بعلة غامضة خفيّة .

(معلل) : خبر المبتدأ والجملة معطوفة أو مستأنفة .

(عندهــم) : عند منصوب على الظرفية المكانيـة وهـو مضاف والهاء مضاف إليـه ، الميم حرف دال على الجمع والظرف متعلق بقوله :

(قد عرفا) : قد حرف تحقيق ، عرفا فعـل ماضٍ مغير الصيغـة ونـائب فاعلـه يعـود على معلـل والألف حرف إطـلاق ، والجملـة من الفعـل المغير ونـائب فاعله صفة لمعلل تقديره معلل معروف عندهم .

الخامس والعشرون من أقســام الحديث
الحديث المضطرب

(س ١) : **وإذا سئلت ماحدُّ المضطرب لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب المضطرِب بكسر الـراء لغـة الشيءُ المُتَزَلْـزِلُ والمُتَحـرِّكُ الـذي لا ثَبات له .

وإصطلاحـا هو الحديثُ الـذي إختلـف في سنـده بوصل أو إرسال أو بإثبات راوٍ أو حذفه أو اختلـف في لفـظ متنــه سواء كان الإختـلافُ من راوٍ واحد بأَنْ رواه كلٌّ من جماعـة على وجـه مخالـف للآخر مخالفـةً لا يُمكن الجمع معها وإلاَّ تعيَّن الجمعُ ومع عدمِ إمكانِ الترجيح بحفظٍ أو كثرةِ عدد وإلاَّ تعيَّن الراجحُ .

(س ٢) : وإذا سُئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعف .

(س ٣) : وإذا سُئلت ما مثاله في السند ؟

ج : فالجواب مثاله في السند حديثُ أبى بكر أنه قال يارسول الله أراك شِبْتَ قال شيَّبَتْنِي هودٌ وأخواتُها ، قال الدار قطني هذا حديث مضطرب فإنه لم يُرْوَ إلا من طريق أبى إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مرسلا ومنهم من رواهَ موصولا ومنهم مَنْ جعله من مسند أبى بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ورُواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذِّر .

ومثاله في المتن ماوقع في حديث الواهبة نفسها من الإختلاف في اللّفْظَةِ الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ، ففي روايةٍ زوَّجتُكها ، وفي رواية زوَّجْنَاكها ، وفي رواية أَمْلَكْنَاكها ، وفي رواية مَلَّكْتُها ، فهذه ألفاظ لا يمكن الإحتجاج بواحد منها حتى لو إحْتَجَّ حَنِفيٌّ مثلا على أنَّ التمليكَ من ألفاظ النكاح لم يَسُغْ له ذلك ، وعندي إنَّ أَحْسَنَ مثالٍ لذلك حديثُ البسملة السابقُ فإنَّ ابنَ عبد البرّ أعلَّه بالإضطرابِ والمضطرِبُ يُجامِعُ المُعلَّل لأنه قد تكون عِلَّتُهُ ذلك .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَذُوْ إِخْتِلاَفِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ مُضطرِبُ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ

(وذو) أى وحديثٌ صاحبُ (اختلاف) في (سنده) فقط كما هو الغالبُ بأن اختلف في وَصْلِه أو إرساله أو إثباتِ رَاوٍ أو حذفِه (أو) صاحبُ إختلافٍ في (متنه) فقط بأن اختلَف في لفظه أو معناه سواء كان مِنْ راوٍ واحدٍ بأن رواه ذلك الواحدُ مرة على وجهٍ ومرةً أخرى على وجه آخر أو من أكثرَ بأنْ رواه كلٌّ من جماعة على وجه مخالف لرواية الآخر مخالفةٌ لا يُمْكِنُ الجمعُ معها وإلاَّ تعيَّن الجمعُ ولا مرجِّح لأحدهما على الآخر كحفظ أو كثرة عدد أو غيرهما وإلا تعيَّن الراجح فلا يكون الحديث مضطربا والحكمُ للوجه الراجح وَاجبٌ (مضطرب) أى مختلَف في سنده أو متنه (عند أُهيل الفن) تصغير أهل فالحديث الموصوفُ بما ذكر مشهور عند أهل هذا الفن يعني فنَ الإصلاح بأنه مضطرِب بكسر الراء وقوْلُه عند أُهيل الفَنّ حَشْوٌ لا مفهومَ له زَاده لتكملة البيت لأن المضطرب ليس إلاّ عندهم ومرَّتْ أمثلتُه لك في الأسئلة فلا عودَ ولا إعادة .

الإعـــراب

(وذو) : الواو عاطفة أو إستئنافية ذو مبتدأ مرفوع ورفعه بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف .

(إختلاف) : مضـاف إليه وهو مضاف .

(سند) : مضـاف إليه .

(أو) : حرف عطف وتنويع .

(متن) : معطوف على سند .

(مضطرب) : خبر المبتدأ .

(عنـد) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف .

(أهيـل) : مضاف إليه وهو مضاف .

(الفنِّ) : مضاف إليه والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة لمضطرب تقديره مضطرب مشهور عند أهيل الفنُ ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

ومعنى البيت : والحديثُ الذى أُخْتُلِفَ في سنده أو في متنه يُسمَّى عند أهل هذا الفنِّ حديثا مضطربا .

السادس والعشرون من أقسام الحديث
الحديث المُدْرَجُ

(س ١) : وإذا سئلت ما حدُّ المُدْرَجُ لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المدرج لغة الشيء المُدْخَل على الغير .

وإصطلاحا قسمان مُدْرَج في المتن ومدرج في السند ، فالقسم الأول هو الألفاظ التي أدرجها بعضُ الرواة صحابيا كان أو مَنْ دونه في الحديث من غير فصل بينها وبين الحديث بذكر قائلها فيَتوهَّم من لا يعرف الحال أنَّ الجميعَ مرفوع .

(س ٢) : وإذا سئلت كم أقسامُه وما أمثلتُه ؟

ج : فالجواب أقسامه ثلاثة الأول مدرج في أول الحديث ، مثاله حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : أسبغوا الوضوء ويْلٌ للأعقاب من النار فقوله : أسبغوا الوضوء مُدْرَجٌ من قول أبى هريرة .

الثاني مدرج في الوسط مثاله حديث الزهرى عن عائشة كان النبي ﷺ يتحنّث في حراء وهو التعبُّدُ الليالىَ ذواتِ العدد ، فقولُه : وهو التعبد من كلام الزهرى مدرج في الحديث .

الثالث مُدْرَج في الآخر مثاله حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم علَّمه التشهدَ في الصلاة فقال : « قُلْ التحيات لله » الحديثَ وفيه فإذا قلتَ هذا فقد قَضَيْتَ صلاتك إنْ شئت أَنْ تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فَاقْعُدْ ، فقولُه : فإذا قلْتَ هذا إلخ مدرجٌ من كلام ابن مسعود . وَاعْلَمْ أنَّ المدرج فى الآخر كَثِيرٌ ، وفي الأثناء قليل ، وفي الأوَّل نادرٌ جِدّاً حتى قال إبنُ حجَر إنه لم يجد منه غَيْرُ خبرٍ : أسبغوا الوضوءَ .

وأمَّا القسمُ الثاني أعنى مُدْرَجَ السند فله أقسام كثيرة مذكورة في المطوَّلات .

فمنها أن يُدْرَج بعضُ حديثٍ في حديث آخر مخالِف له في السند كحديثِ سعيد إبن أبى مريم عن مالك عن الزهرى عن أنس مرفوعا : لا تَباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا »[1] الحديثَ فقوله : ولا تنافسوا من حديث آخر لمالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعا : **« إياكم والظنَّ فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث ولا تَجَسَّسُوا[2] ولا تحسَّسُوا ولا تنافسوا »** فأدرجه ابنُ أبى مريم في الأول وصيرَّهما بسند واحد وهو وَهْمٌ منه .

(س ٣) : **وإذا سُئِلتَ ما حكمه ؟**

ج : فالجوابُ حكمه الضعفُ والمنعُ لما فيه من نسبة القول لغير قائله إلاّ إذا كان لِتَفسِير غريبِ الحديث .

(١) لا تنافسوا : أى لا ترغبوا فى الدنيا ولا تفتتنوا بها . (٢) (ولا تجسسوا) بالجيم أى لا تتعرضوا خبر الزمان بلطف كالجاسوس . (ولا تحسسوا) بالحاء أى لا تطلبوا الشيء بالحاسه كإستراق السمع وإبصار الشيء خفية أ هـ أجهورى

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

والمُدْرَجاتُ في الحـــدِيثِ ما أَتَتْ   مِنْ بعضِ أَلْفاظ الرُّواةِ اتَّصلتْ

(والمدرجات) بفتح الراء جمع مُدْرَج جعلْوه من أقسام الحديث نظراً لأصله الذي أُدرج فيه من الإدراج وهو لغة الإدخال وإصطلاحا قسمان مدرج في السند وهو أقسام كثيرة مذكورة في المطولات ومدرج (في) متن (الحديث) وهو (ما) أى ألفاظ (أتت) ووقعَتْ (من بعض ألفاظ الرواة) وكلمة ألفاظ مُقحَمٌ وزائدٌ لإستقامة الوزن بين المضاف والمضاف إليه أى ألفاظ أَتَتْ ووَقعَتْ من بعضِ رُواة الحديث حالة كونها مذكورةً في أوّل الحديث أو في وسطه أو حالةَ كونها (إتصلت) بآخره من غير فصل بينها وبين الحديث بذكر قائله بحيث يَلْتَبِسُ على مَنْ لا يعرف حقيقةَ الحال فيتوهَّمُ أن الجميع مرفوع .

((**وإعلم**) : أنَّ سببَ الإدراج إمّا تَفسيرٌ لفظٍ غريبٍ كما في حديث الزهرى عن عائشة فإن قوله وهو التعبد مدرج تفسير للتحنُّث . أو إستنباطٌ مافهم بعضُ الرواة من الحديث كما فهم ابنُ مسعود من حديثه السابق أنَّ الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام يحصل بالفراغ من التشهد فأدرج فيه بعض رواته ما سبق ذكره .

((**وأعلم**)): أيضا أنه يُعرف الإدراج بوروده مفصولا في طريق آخر أو بتصريح الراوى بذلك أو بغير ذلك .

الإعراب

(والمدرجاتُ) : الواو عاطفة أو إستئنافية المدرجات مبتدأ مرفوع .

(في الحديث): جار ومجرور متعلق بالمدرجات أو حال منه على رأى سيبويه رحمه الله تعالى .

(مـــا) : نكرة موصوفة أو موصولـة في محل الرفـع خبر ، والجملـة من المبتـدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

(أتـت) : أتى فعـل ماضٍ ، التـاء علامـة التأنـيث ، وفاعلـه مستـتـر فيـه جوازاً تقديره هي يعود على ما ، والجملة صلة لما أو صفة لها .

(من بعض): جار ومجرور متعلق بأتَىَ بعض مضاف ، ألفاظِ مُقْحَمُ الـرواة مضاف إليه .

(أتصلت) : إتصل فعل ماضٍ ، التاء علامة تأنيث الفاعل وفاعله ضمير مستـتـر فيه جوازا تقديره هى يعود على ما والجملة من الفعل والفاعـل معطوفـة على جملـة الصلـة أى ما أتت واتصلت بالحديث أو حال من فاعـــل أتت أى ألفاظ وقعت من بعض الرواة حالة كونها متصلة بالحديث .

السابع والعشرون من أقسام الحديث
روايةُ الأقران

وهو نوعان مُدَبَّجٌ وهـو ما اقـتصر عليـه الناظـم ، وغيـرُ مدُبَّـج ، فغيـرُ المدبّج أَنْ يشارِكَ الراوىَ مَنْ روَى عنـه في أمـرٍ واحـد فاكثر من الأمـور المتعلِّقـة بالروايـة كالسنّ فإنـه كافٍ في غير المُدبَّـج وحـده لا المديج ، فيكفي في غير المدبَّج روايةُ أحد القرينين عن الآخر وإن لم يروه الآخرُ عنـه ، وأمـا المُدبَّـج فيعـتبر فيـه روايـة كل من القريـــنين عن الآخر ، فالمدبَّجُ أخصُّ من رواية الأقران ، إذ كل مدبَّج روايةُ أقرانٍ ولا عكْسَ . فمثـال غير المدبَّـج كروايـة زائـدة بن قدامـه عن زهير بن معاويـة فأنـه لا يعلم لزهير رواية عنه ومثال المدبَّج كروايـة كل من عائشة وأبى هريـرة عن الآخر كما سيأتي .

(س ١) :**وإذا سُئلت ما معنى المدبَّج لغة وإصطلاحا ؟**

ج :فالجوابُ المدبَّجُ لغـةً مازُيِّـن من الثيـاب بِالدِّيْبـاج أى الحريـر وإصطلاحا الحديثُ الذي روَى كل من القرينيـن المتساويـين في السن غالبا وفي الأخـذِ عن الشيـوخ عن الآخر ، سواء كانـا من الصحابـة كروايـة كل من عائشة وأبى هريـرة رضى الله عنهمـا عن الآخر ، أو من التابعين كرواية كل من الزهـري وعمـر بن عبـد العزيـز عن الآخر ، أو من غيرهما كرواية كل من مالك والليث عن الآخر .

(س ٢) :**وإذا سئلت ما مثاله ؟**

ج :فالجواب مثالـه مارواه ابـن عيينـة عن الزهـرى عن ابـن المسيب عن عبـد الله بن عَمـرْو عن عثمان بن عفـان عن عمـر بن الخطـاب عن أبى بكر الصديـق عن بلال رضى الله تعـالى عنهم قال : قال رسول الله ﷺ : « المَوْتُ كفارةٌ لكل مسلم » .

(س ٣) :**وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج :فالجواب حكمه أنه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَمَارَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فاعرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

(وما) أى والحديثُ الذي (رَوَا) ه (قرين) سواء كانوا من الصحابة أو التابعين أو غيرِهم (عن أخه بالنقص على اللغة النادرة في الأسماء الخمسة والنقص هنا حَذْفُ الآخر والاعرابُ بالحركات الظاهرة ، أى عن قرينه المساوى له في الأخذ عن الشيوخ وفي السنّ أيضا كما هو الغالب (مُدَبَّج) بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة المفتوحة آخره جيم مأخوذ من دِيْبَاجَتى الوَجْهِ أى جانِبَيْهِ وَهُما الخدَّانِ ، لتساويهما في السنِّ والأخذ عن الشيوخ ، أى فالحديثُ الذي رواه كلّ من القرينين عن الآخر فهو حديث مُدبَّجٌ عندهم أى يُسمَّى به عندهم لتساوي الفريقين وتقابلهما فِيْما مرَّ (فاعرفه) أى فاعرف المدبّجَ وأعلمه علما (حقاً) أى يَقِيْناً لا شكَّ فيه (وإنتخِه) بخاءٍ معجمةٍ بعد المثناة الفوقية ، أى إفتخر أنت بمعرفته وادَّخِرْهُ عندك فإنه مُهمّ لا فادته الأَمن من ظنّ الزيادة في السند ، فإذا روى الليثُ عن مالك مثلا وهما قرينان في الروايةِ والأخذِ عن الزهرى فلا تَظُنَّ أنَّ قولَه عن مالك زائدٌ ، وأن الأصل روى الليث عن الزهرى . قال في المختار يقال إنْتَخَى فلانٌ علينا أى إفْتَخَر وتعَظَّم .

الإعراب

(وما) : الواو عاطفة أو إستئنافيه ، ما موصّولة أو موصوفة في محل الرفع مبتدأ .

(روى) : فعــل ماضٍ .

(كـل) : فاعلُ رَوَى وهو مضــاف .

(قرين) : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل صلة لما أو صفة لها .

(عـن) : حـرف جـر .

(أخـه) : أخ مجرور بعن وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهـو مضاف ، الهاء ضمير للمفـرد المذكـر الغـائب في محل الجر مضاف إليـه مبنـيٌّ على الكسر المحذوف لسكون الوقف .

(مدبَّج) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

(فاعـرفـه) : الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقـدر تقديـره إذا عرفتَ ماقلتُ لك وأردت بيانَ ماهو النصيحـة لك فأقـول لك إعرفـه إعْرِفْ فعل أَمْرٍ مبنيٌّ على السكون وفاعله ضمير مستتـر فيـه وجوبا تقديره أنت ، الهاء ضمير الغائب في محل النصب مفعول به .

(حـقـا) : منصوب على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر المحذوف كما أشرنا إليـه آنفـا ، والجملـةُ في محل الـنصب مقـولُ لجواب إذا المقـدرة وجملـةُ إذا المقدرة مستأنفة .

(وانتخه) : الواو عاطفـة ، إنتـخ فعـل أمـر مبنـي على حذف حرف العلـة وهـي الياء ، والـكسرة قبلهـا دليـل عليها وفاعلـه مستتـر فيـه وجوبـا تقديـره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة معطوفة على جملـة قولـه فاعرفـه على كونها مقولا لجواب إذا المقدرة .

الثامن والعشرون من أنواع الحديث
الحديث الذي يسمي بالمتفق المفترق

(س ١) : وإذا سئلت مامعنى المتفق المفترق لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المتفق المفترق لغة هو الشيء الذي إتفق في أمر من الأُمور وافترق في أمر آخر ، يقال قوم متفق مفترق أى متفق دينُهم مفترقٌ آرَائُهم .

وإصطلاحا هو الحديثُ الذي إتَّفَقَتْ في سنده أسماءُ الرواة لفظا وخطّا وافترقَتْ مسمَّياتُهم وأشخاصُهم ، والمراد أنهم متفقون بإعتبار الأسماء مفترقون بإعتبار المُسَمَّيات .

وينقسم إلى أقسام ثمانية مذكورة في المطولات فمنها : المتفقون في أسمائهم وأسماء آبائهم فقط كالخليل بن أحمد ستةُ رجال أو أكثرُ ، ومنها المتفقون في أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحْمد بن جعفر ابن حَمْدان أربعةٌ متعاصرون في طبقة واحدة إلى آخر ماذكروه في كتبهم .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله .

ج : فالجواب مثاله حمَّادٌ لا ندري أهو ابنُ زيد أو ابن سلمة ، وكذلك عبد الله إذا أُطلق لا يُدْرىَ مَنْ هو .

وقال سلمة بن سليمان إذا أُطلق عَنْ عبدِ الله بمكة في السند فهو ابن الزبير ، وإذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو ابن عمر ، وإذا قيل عن عبد الله بالكوفة فابنُ مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخراسان فابن المبارك ، أو بالشام فابن عمرو بن العاص .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه يكون صحيحاً أو ضعيفاً .

(س ٤) : وإذا سئلت مافائدته ؟

ج : فالجوابُ فائدتهُ الإحترازُ عن أنْ يُظن الشخصان شخصا واحدا وعن أن يُظنَّ الثقةُ ضعيفا والضعيفُ ثقةً .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مُتَفِقٌ لفْظاً وَخطّاً مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيما ذكَرْنَا المُفْتَرِقْ

(متفق) أى حديثٌ إتّفَقَتْ أسماءُ رُواته مع إتّفاق أسماءِ آبائهم أو مع أسماء أجدادهم (لفظا وخطّا) أى في اللفظ والكتابة مع إختلاف أشخاصهم ومُسمّياتهم .

(متفق) أى هو يُسمَّى عندهم بالحديث المتفق نظراً لإتفاق أسمائهم ويسمَّى بالحديث المفترق نظراً لافتراق مسمَّياتهم كما ذكره الناظم بقوله (وضده) أى ضدُّ المتفق ومِثْله وموافِقه ومُرادفُه (فيما) أى في المعنى الذى (ذكرناهُ) من الإتفاق في اللفظ والخطّ دون المسمى والشخصِ (المفترقُ) أى الحديثُ المُسمَّى عندهم بالمفترق ، يعني أنَّ الحديث المسمَّى بالمفترق عندهم هو عَيْنُ الحديث الذي يُسمَّى عندهم بالمتفق أى فَهُما قِسمٌ واحدٌ من أقسام الحديث يُسمَّى متفقا نظراً لإتفاق أسمائهم ومفترقا نظراً لإفتراق مسمَّياتهم .

والمرادُ أنَّ الحديثَ الذي يكون بعضُ سنده بهذه الصفةِ يسمَّى عندهم المتفقَ والمفترقَ معا وهما قسم واحد ، كما يفيده قولُ العراقى في ألفيته :

« ولهم المتّفقُ المفترِقُ مالَفْظُه وخَطُّه مُتَّفِقُ »

وعبارةُ الناظم تُوهِمُ أنهما قسمان فتَنبَّهْ لذلك ، فقولهم المتفق أى في اللفظ والمفترق أى في المسمى .

وهو فَنٌّ مُهِمّ ومِنْ فوائده الأَمْنُ من اللَّبْس فرُبَّما يُظَنُّ المتعددُ واحداً ، وربما يكون أحدُ المتفقين ثقةً والآخرُ ضعيفا .

الإعــــراب

(متفق) : مبتدأ مرفوع سوَّغ الإبتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التقسيم .

(لفظا) : منصوب بنزع الخافض تقديره في اللفظ .

(وخطا) : الواو عاطفة ، خطا معطوفٌ على لفظا .

قال الدمياطيُّ في شرحه متفق بكسر الفاء لفظاً وخطـاً منصوبـان على التمييـز مُحوَّلان عن الفاعل ، أى حديث إتَّفَق لفظُه وخطُّه واختلـف شخصُهُ بأنْ تعدَّد مسمَّاه .

(متفق) : خبر المبتدأ ، والجملةُ من المبتـدأ والخبر مستأنفـة أو معطوفـة بعاطـف مقدر .

(وضـــده) : الـواو عاطفـة ، ضدُّ خبرٌ مقـدم مرفـوع وهـو مضاف والهاء مضاف إليه .

(فيما) : في حرف جر ، ما اسم موصول أو موصوف في محل الجر بفى .

(ذكرنـــا) : فعل وفاعل والجملة من الفعـل والفاعـل صلـة لما أو صفـة لها والعائـدُ محذوف تقديـره : ذكرنـاه ، الجار والمجرور متعلـق بالضدِّ لأنـه بمعنـى المُماثِل والمرادف .

(المفترق) : مبتدأ مؤخر والجملـةُ من المبتـدأ والخبر معطوفـة على جملـةِ قولـه متفـق لفظا وخطا .

التاسع والعشرون من أنواع الحديث
الحديث الذي يسمى بالمؤتلف المختلف

(س ١) : وإذا سئلت مامعنى المؤتلف المختلفُ لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المؤتلفُ المختلف لغة هو الشيء الـذي إئْتَلَـف وإتّفـق في بعض الأمور واختلفَ في بعضها .

وإصطلاحا الحديثُ الذي إئتلفَتْ واتفقَتْ أسماءُ رُواته خطا وكتابةً واختلفَتْ لفظا وقراءةً لإختلاف حروفها أو حركاتها .

(س ٢) : وإذا سُئلت ما مثالُه ؟

ج : فالجواب مثاله : كـأُسَيْد مصغرا وأَسِيد مُكبَّرا ، وكـ : حبَّان بالموحدة ، وحيَّان بالمثناة التحتية ، و : جيَّان بالجيم والمثناة التحتية .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا .

(س ٤) : وإذا سئلت مافائدته ؟

ج : فالجواب فائدتُه الإحتراز عن أَنْ يظُنَّ الشخصان شخصا واحدا كما سبق لك نظيرُهُ في النوع السابق .

(س ٥) : وإذا سئلت كم أقسامه ؟

ج : فالجواب أقسامه إثنان :

الأول : ما لا ضابط له لكثرته كـ : أُسَيْد ، وأَسِيد .

الثاني : ماله ضابط لقلّته في أحدِ الطرفين نحو : عُمارة كلُّه بضم العين إلاَّ أُبَيّ بن عِمَارة الصحابِّى فَبِكسْرِها .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مُؤتَلِفٌ مُتّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فاخْشَ الغَلَطْ

(مؤتلف) من الإئتلاف وهو الإتفاق أى حديثٌ مؤتلف في إصطلاحهم هو حديث (متفق الخطِ) والكتابةِ (فقط) أى دون اللفظ والقراءة .

يعنى أنَّ الحديث الذي يُسمى بالمؤتلف في إصطلاحهم هو الحديثُ الذي إتَّفق واتَّحدَ إسمُ راويه أو لقبُه أو كنيتُه مثلا مع إسم غيره ولقبِه وكنيتِه في صورة الخط والكتابة دون اللفظ والقراءة فإنَّهما مختلفان فيه نحو : سلاّم بتشديد اللام وهو الأكثر ، وسلام بفتحها وتخفيفها كـ : عبد الله بن سلام الصحابى رضى الله عنه ، ونحو : عِسْلٍ بكسر أوله وسكون ثانيه وهو كثير ، وعَسَل بفتحها وليس منه إلا إبْن ذكوان البصريَّ (وضده) أى وضدَّ المؤتلف ومِثْلُهُ وموافِقُهُ ومرادفُه في الإتفاق في الخط فقط حديث (مختلف) في اللفظ .

يعني أنَّ الحديث المسمَّى بالمؤتلف عندهم هو عَيْنُ الحديث الذي يسمّى عندهم بالمختلف أى فهما قسم واحد من أقسام الحديث يُسمّى مؤتلفاً نظراً لإئتلافهما وإتفاقهما في الخط والكتابة ومختلفاً نظراً لإختلافهما في اللفظ والقراءة .

والمراد أنَّ الحديثَ الذي يكون سندهُ بهذه الصفة يُسمّى عندهم بالمؤتلف والمختلف معا وهو قسم واحد ، وعبارة الناظم تُوهم أنهما قسمان فتنَبَّهْ لذلك فقولهم مؤتلف أى بحسب الخط ومختلف أى من حيث اللفظ .

فإذا عرفتَ معنى المؤتلف والمختلف ، وعلمتَ أنه مما يُخاف التصحيفُ والخطأُ فيه وأردتَ بيانَ ماهو نصيحةٌ لك (فـ)أقول لك (إخش الغلط) أي إِحْذَرْ الوقوعَ في التصحيف الذي هو الخطأ في الحروف بالنقط والتشديد كأن تُشدِّد مخففا أو عكْسَه ، وتُعجِمَ مهملا أَوْ عكْسَه فإنه مهم لا يَدْخله قياسٌ وليس قبله أو بعده مايرفعُ الإلتباس .

وهذا الإختلاف الواقع في هذا النوع غير الإختلاف الواقع بين الأحاديث لأن ذلك بمعنى المعارضة في الحكم كما في حديث « لا عدوى ولا طيرة » مع حديث فرّ من المجذوم فرارك من الأسد » .

الإعـــراب

(مؤتلف) : مبتدأ مرفوع سوَّغ الإبتداء به وقوعُه في مقام التقسيم .

(متفق) : خبره وهو مضاف .

(الخط) : مضاف إليه مجرور والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة أو مستأنفة .

(فقط) : الفاء زائدةِ زيدَتْ لتزيين الخطّ ، قَطْ إسم فعل مضارع بمعنى يكفي مبني على السكون لشبهه بالحرف شبها إستعماليا وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخط وجملة اسم الفعل مع مرفوعة جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(وضده) : الواو عاطفة ضدُّ مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف إليه .

(مختلف) : خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على جملة قوله مؤتلف .

(فاخش الغلط) : الفاء للإفصاح ، إخش فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الغلطَ مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها إشتغال المحل بسكون الوقف ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول

لجواب إذا المقدرة وجملة إذ المقدرة مستأنفة إستئنافا نحويا لا محل لها من الإعراب .

الثلاثون من أقسام الحديث
الحديث المنكر

(س ١) : وإذا سُئلت ماحدُّ المنكر لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب المنكر لغة ضدّ المعروف .

وإصطلاحا الحديث الذي إنفرد به راوٍ لا تحتمِلُ عدالتُه وضبطُهُ التفرُّدَ ، أى لم يبلغ في العدالةِ والضبطِ مَبْلَغَ مَنْ يُقبل تفرُّدهُ في الحديث ، بَلْ هو قاصرٌ عن ذلك ولا مُتابعَ له فيه ولا شاهدَ ، ويُقابل المنكرَ المعروفُ وهو ماخالف فيه الراجحُ مَنْ هو ضعيفٌ .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله ماروواه النسائي وابن ماجه عن أبي زكُير يحيى بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا كُلُوا البلحَ بالتمر فإنَّ ابن آدم إذا أكله غَضِبَ الشيطانُ وقال عَاشَ ابنُ آدم حتى أكل الجديد بالخلق فإنَّ أبازكير لم يبلغ مرتبةَ مَنْ يُغْتَفَرُ تفرُّدُهُ .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجواب حكمه الضعفُ وعدمُ القبول .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

وَالمُنْكَـــرُ الفَـــرْدُ بـــهِ رَاوٍ غدَا   تعـدِيلُــه لا يَحْمِـــلُ التَّفَـــرُّدا

(و) الحديث (المنكر) حدُّه في إصطلاحهم هو الحديثُ (الفَرْدُ به راوٍ) أى الحديث الذى إنفرد بروايته راوٍ مِن الرُّواة بحيث لا يُعرف ذلك الحديثُ من غير روايته لا مِن الوجهِ الذي رواه عنه ولا من غيره ولا متابعَ له فيه ولا شاهدَ (غدا) أى صار (تعديله) أى تعديلُ ذلك الراوى فهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف تقديره أى صار تعديلُ الغيرِ إيَّاه وتوثيقهُ له (لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدا) بألف الإطلاق أى لا يبلُغ درجةَ من يُحْمَلُ ويُغْتَفر تفرُّدُه في الحديث ، أى لم يَبْلُغْ راوِيْهَ في العدالة والضبطِ مَبْلغاً ودرجةً يُحتمل ويُغتفَر معه تفرُّدهُ بروايته بل هو قاصرٌ عن ذلك ، ومفهومُه أنه إذا بلغ في الضبط والعدالة مَبْلَغاً يُحتمل ويُغتفر معه تَفرُّده بالحديث لكونه صار أهلاً لذلك ، لا يكون حديثهُ منكرا ولا شاذًّا وذلك كأفْراد الصحيحين كـ : حديثِ عبد الله ابن دينار عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما « **أنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبتِهِ** » تفرَّد به إبْنُ دينار ، وكـ : حديثِ مالك عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه « **أنَّ النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَرُ** » تَفرَّد به مالك عن الزهرى . فكلُّ هذه مُخَرَجَةٌ في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسنادٌ واحدٌ تفرَّدَ به ثقةٌ . قال مسلم بن الحجاج للزهرى نحُو تسعين فَرْداً مرويّةً عن النبي ﷺ لا يُشاركه فيها أحدٌ بأسانيدَ جِيَادٍ .

((**وأعلم**)) أنَّ الأصح الذي ينبغي إعتماده أنَّ المنكر والشاذ يشتركان في مسمّى المخالفة ويفترقان في أنَّ المنكرَ روايةُ ضعيفٍ أو مستورٍ ويُقابله المعروفُ ، وأنَّ الشّاذَّ روايةُ ثقة أو صدوق ويقابلُه المحفوظ .

الإعــراب

(والمنكر) : الواو عاطفة أو إستئنافية ، المنكر مبتدأ مرفوع .

(الفرد) : خبر المبتدأ مرفوع والجملة معطوفة أو مستأنفة ، وهو أعنى الفرد مصدرَ يَعْمَلُ عملَ الفعل يرفع الفاعل .

(بــه) : جار ومجرور متعلق بالفرد .

(راو) : فاعل الفرد مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من إلتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

(غـدا) : فعل ماضٍ ناقص من أخوات صار .

(تعديله) : تعديل إسمها مرفوع وهو مضاف والهاء مضاف إليه .

(لا) : نافية .

(يحمل) : فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعديل .

(التفردا) : مفعول به وألفه للإطلاق وجملة لا يحمل من الفعل والفاعل في محل النصب خبر غدا ، وجملة غدا من اسمها وخبرها في محل الرفع صفة لِراوٍ .

ومعنى البيت : والحديثُ المنكر هو الحديث الذى إنفرد به راوٍ كائنٌ تعديلُه عادمَ تحمُّلِهِ التفرُّدَ والله أعلم .

الحادي والثلاثون من أقسام الحديث
الحديثُ المتروكُ

(س ١) : **وإذا سئلت مامعنى المتروك لغة وإصطلاحا ؟**

ج : فالجواب المتروك لغة الشيءُ الساقطُ .

وإصطلاحا الحديثُ الذي تفرَّد به راوٍ أَجْمعَ المحدثون على ضعفه

لإتّهامه بالكذب أو لكونه معروفا بالكذب في غير الحديث أو لتهمته بالفسق أو لغفلته أو لكثرة وَهْمِه .

(س ٢) : **وإذا سئلت ماحكمه ؟**

ج : فالجواب حكمه الضعفُ والردُّ .

(س ٣) : **وإذا سئلت مامثاله ؟**

ج : فالجواب مثاله حديثُ عمرو بن شَمْر عن جابر الجُعِفْيِّ عن الحارث الأعور عن عليّ رضى الله عنه .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

مترُوكُــــهُ ما واحِـــدٌ بـــهِ انْفَـرَدْ وأَجمَعُــوا لِضَعْفِــهِ فهْــوَ كَــرَدّْ

(متروكه) أى متركُ الحديث فهو مِنْ إضافةِ الصفة إلى ضمير الموصوف ، أى حدُّ الحديث المتروك في إصطلاح المحدِّثين (ما) أى حديثٌ (واحدٌ به انفرد) بسكون الدال للضرورة أى إنفرد بروايته واحدٌ من الرَّواة بأن لم يَرْوِ غيره ذلك الحديثَ (و) الحال أنَّ المحدثين قد (أجمعوا لضعفه) أى قد أجمعوا على ضعف ذلك الراوى لاتهامه بالكذب أو لكونه عُرف بالكذب في غير الحديث فلا يُؤمن أن يكذب في الحديث ، أو لتهمته بالفسق أو لغفلته أو لكثرة الوهم منه بأن يرويه على سبيل التوهم .

قال في النزهة فمَنْ فَحُشَ غلطُه أو كثُرتْ غفلتُه أو ظهر فسقه فحديثُهُ منكرٌ متروكٌ إنتهى .

قال السيوطى وذلك كحديثِ صدقةَ الدقيقيِّ عن فَرْقَدٍ عن مُرَّةَ عن أبى بكر .

(فهو) أى فذلك الحديث الذي رواه ذلك الضعيف الذي أجمعوا على ضعفه (كرد) أى حُكْمُهُ كحكم الحديث المردود أى الموضوع في كونه من أنواع الضعيف الذي لا يُقْبَل لكنه أَخفُّ منه في الضعف كما صرَّح به المحدثون وأفاده الناظم بكاف التشبيه ، وهذا النوعُ أسقطه العراقيُّ في ألفيته وذكره صاحبُ النخبة والسيوطيُّ في ألفيته .

الإعـــراب

(متروكــه) : متروك مبتدأ مرفوع بالإبتداء وهو مضاف والضمير مضاف إليه .

(مـــا) : موصولـة أو موصوفـة في محل الرفـع خبر المبتـدأ مبنـى على السكـــون لشبهه بالحرف شبها إفتقاريا والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفةأو معطوفة بعاطف مقدر .

(واحـد) : مبتدأ مرفوع وسوّغ الإبتداء به العموم .

(بـــه) : جـــار ومجـرور متعلق بقوله :

(انفـــرد) : وهو فعل ماضي وفاعله مستتر فيـه جوازاً تقديـره هو يعـود على واحـد والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ تقديره واحدٌ منفـردٌ به والجملـة من المبتدأ والخبر صلة لما أو صفة لها .

(وأجمعوا) : الواو حالية مبنية على الفتـح ، أجمعـوا فعـل وفاعـل والجملـة حال من فاعل إنفرد تقديره حالة كونه مُجْمعًا على ضعفه .

(لضعفه) : اللام حرف جر ضعف مجرور باللام ، ضعـف مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأجمعوا واللام هنا بمعنى على .

(فهـو) : الفـاء للإفصاح لأنها أفصحت عن جواب شرط مقـــدر تقديـــره إذا عرفتَ ضابطَ المتروكِ وأردتَ بيانَ حكمهِ لك فأقول هو مبتدأ في محل الرفع .

(كـرد) : الكـاف حرف جر وتشبيـه أو زائـــدة ، ردّ مجرور بالكـــاف أو خبر المبتـدأ ، والجملـة من المبتـدأ والخبر في محل الـنصب مقـول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطهـا وجـوابها مستأنفـة إستئنافـا بيـانيـا لا محل لها من الإعراب .

الثاني والثلاثون من أقسام الحديث
الحديثُ الموضوعُ

(س ١) : وإذا سئلت مامعنى الموضوع لغة وإصطلاحا ؟

ج : فالجواب الموضوع لغة الشيء المحطوطُ الذي حُطَّ على الأرض مثلا وإصطلاحا الكذبُ الذي إختلَقَ وآصطنَع وآفترىَ قائلهُ مِنْ عندِ نفسه ونَسَبَه إلى النبىّ ﷺ إنتصاراً لمذهبه أو لقلّةِ ديانته أو لغلبةِ جهله مثلا ، ويُعرف وضعه بإقرار قائله وبمخالفته النصوصَ القطعيَّة مثلا ، أى فالموضوع هو الحديثُ الذي في إسناده راوٍ واحدٌ أو أكثرُ ثبتَ عليه أنَّهُ يكْذَبُ على رسول الله ﷺ .

(س ٢) : وإذا سئلت مامثاله ؟

ج : فالجواب مثاله كحديث « حُبُّ الدنيا رَأْسُ كلِّ خطيئة » فإنه من كلام مالك ابن دينار أو من كلام عيسى عليه السلام .

(س ٣) : وإذا سئلت ماحكمه ؟

ج : فالجوابُ حكمه أنه تحرم روايتُه إلاّ إذا بُيّن كأَنْ يُقال عقبَ روايتهِ هذا باطلٌ لا أصلَ له .

وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله :

والكَـذِبُ المُخْتَلَـقُ المصْنُـوع ... عَلَى النَّبـي فَذَلِـكَ المَوْضُـوعُ

(والكـذبُ) أى والحديثُ المكـذوب به على النبـى ﷺ عمـداً (المختلَق) بفتح اللام بعدها قاف أى المُفْتَرى عليه صلى الله عليه وسلم ، أى لا يُنْسبَ إلى النبى ﷺ أصلا (المصنوع) أى المختلقُ من عند واضعِه وقائِله وقولُـه : (على النبيّ) مُتعلِّقٌ بكـل من الثلاثـة قَبْلَه على سبيل التنازع (فذلك) أى المكذُوب به عليـه ﷺ من قول أو فعـل أو تقـريـر (هـو الموضـوع) أى فذلك المذكـورُ هو المسمّى عندهم بالحديث الموضوع ، وقيَّدَهُ بالكـذب على النبـىّ نظـراً للغالب وإلاَّ فكـذلك الكـذبُ على غيره كالصحـابى والتابعـىٍّ وعَـدُّ الموضوع من أقسام الحديث بالنظر لِزَعْـمِ قائلـه وإلاَّ فليس داخـلا في الحديث وإنما ذَكَرُوه ليُعرَف ويُحْـذرَ منـه . والأحـاديثُ الموضوعـةُ عليها ظُلمـةٌ ورَكاكـةٌ ومُجازفـاتٌ بَارِدةٌ تُنَادِىْ على وضعهـا وإختلاقهـا على رسول الله ﷺ مِثْلُ حديثِ « مَنْ صلَّي الضُّحى كذا وكـذا ركعـةً أُعطى ثوابَ سبعين نبيًّاً » وكأنَّ الكذَّابَ الخبيثَ لم يعلم أنَّ غير النبـيّ لو صلَّى عُمْرَ نوحٍ عليه السلام لم يُعط ثواب نبيٍّ واحد .

وكقوله : « من اغتسل يوم الجمعة بنيَّةٍ وحِسْبَةٍ كتب الله له بكل شعرة نوراً يوم القيامة ورَفَع له بكل قطـرة درجـةً في الجنـة من الـدُّرّ والياقـوت والزبرجد بين كل درجتَيْنِ مسيرةُ مائة عام » .

وهو مِنْ عملِ عُمر بن صُبَيْح الوَضَّاعِ .

وقال الحافظَ بن حجر في شرح النخبة « والحامـلُ للواضع على الـوضع إمَّـا عدمُ الديـن كالزنادقـة ، فقـد قيـل أنهم وضعـوا أربعـة عشر ألـف حديث ، أو غلبةُ الجهل كبعض المتعبِّديـنَ ، أو فرْطُ عَصَبيَّـةٍ كبعضِ

المقلِّدين ، أو إتباعُ هَوَى بعض الرؤساء ، أو الإغْرابُ بقَصْدِ الإشتهار ، وكلُّ ذلك حرامٌ بإجماعِ مَنْ يُعْتَدُّ به ، إلاّ أَنَّ بعضَ الكرامية وبعضَ المتصوِّفة نُقل عنهم إباحةُ الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأٌ مِن قائليه نشأ عن جهل ، لأنَّ الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية ، واتّفقوا على أنَّ تعمُّدَ الكِذب على النبى ﷺ من الكبائر ، وبالَغَ أبو محمد الجُوينيُّ فكفَّرَ من تعمدَّ الكذب على النبى ﷺ .

((**تنبيه**)) : ولا يخفى عليك مافى كلام المصنف من المحسِّنات البديعية من براعة المقطَع حيث ختم منظومتَه بالحديث المتروك والموضوع وهو أن يأتى المصنف فى آخرِ كتابه بما يُشعر بتمام كتابه .

الإعراب

(والكذب) : الواو عاطفة أو إستئنافيه الكذبُ مبتدأ أول مرفوع .

(المختلق) : صفة أولى للكذب .

(المصنوع) : صفة ثانية له .

(فذلك) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً ، وجوَّزه بعضهم إنْ تضمَّنَ المبتدأ عموما وجوَّزَه الأَخفش مطلقا وعليه يُتخرَّجُ كلامُ الناظم ، ذا إسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع مبتدأ ثان ، اللام لِبُعْدِ المشار إليه أو لمبالغة البعد ، الكاف حرف دال على الخطاب .

(الموضوع) : خبر للمبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ للأول والرابطُ إسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره معطوفة أو مستأنفة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وَقَدْ أَتتْ كالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيتُها مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

أَيْ (وقد أتت) وحصَلَتْ وتَمتْ هذه المنظومةُ حالة كونها كائنةً (كالجوهر) أى كاللآلىء الكِبار لنفاستها بما إشْتَمَلَتْ عليه من علم الحديث (المكنون) ذلك الجوهرُ أى المستورِ في صَدَفِهِ ووِعَائِه لِنَفاسِتِه وعِزَّته (سمّيتها) ولَقَبْتُها وجعلْتُ عَلَمُها الذى تَتميَّز به عن غيرها (منظومةَ) الشخصِ (البيقونِيْ) بتخفيف ياء النسبة للقافية ، أى المنسوب إلى بَيْقُون أى جعلْتُ هذا الإسمَ المنسوبَ إلىَّ علماً عليها فإنَّ الفعلَ يَتميَّزُ بفاعِله لكونه عِلَّةً في وجوده ، ومااشتهر على الألسنةِ من لفظ البيقونيَّة عَلماً على هذه المنظومة نِسّبَةٌ لناظمها إختصاراً في الإسم .

وقال الحُموِّيُّ في شرحه على هذه المنظومة : ولم أقف للناظم رحمه الله تعالى على ترجمةٍ يُعلَم منها إسمهُ وحالهُ ، ولا أَدْرِى ماهذه النسبةُ هل هي لبلدةٍ أو قريةٍ أو أبٍ أو جدٍّ إنتهى .

وبالجملة فالناظمُ رحمه الله تعالى لإخلاصه لم يُبيِّن نسبَه ولا بلدَه ولهذا عمَّ النَّفْعُ بهذه المنظومة واعْتَنَى بها جماعةٌ من العلماء والأعلامِ وشَرَحُوها كالحُمَّوىِّ والدِّمْيَاطِى والزرقانى رحمهم الله تعالى ، فإنها زُبدةُ مَافى الألفية للعراقى رحمه الله تعالى .

وقيل إسمه عُمر بن فُتوحٍ الدمشقىُّ الشافعى المتوفى سنة ألفٍ وثمانين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية .

والمنظومةُ القصيدةُ المنظومةُ على أوزان مخصوصة من أوزان البحور المعروفة عند العروضيين وهى هنا من بحر الزجر الذي أجزائه مُسْتَفْعِلُنْ ستَّ مرات .

والنظم لغة التأليفُ والجَمْعُ ، يقال نظمتُ الدُّرَّ إذا جمعْتَه في سِلْكٍ واحدٍ أى خَيْطٍ واحد .

وإصطلاحا تأليف الكلام على أوزان مخصوصة من أوزان البحــور الستةَ عشرَ المعروفةِ عند أهل العروض .

الإعـــراب

(وقـد) : الواو إستئنافيه ، قد حرف تحقيق .

(أتت) : أتى فعل ماضى ، التاء علامة تأنيث الفاعل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على المنظومة والجملة مستأنفة .

(كالجوهر) : جار ومجرور حالٌ من فاعل أتت .

(المكنون) : صفة للجوهر .

(سمَّيتها) : سميت فعل وفاعل والهاء مفعول أول لِسَمَّى .

(منظومة) : مفعول ثان له وهو مضاف .

(البيقونى) : مضـاف إليـه .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

فَوْقَ الثَّـــلاَثِيـــنَ بِأَرْبَـــعٍ أَتَتْ أَبْيَـــاتُـهَـــا ثُمَّ بِخيْـــرٍ خُتِـــمَتْ

وقوله (فوق) عُقَدِ (الثلاثين) الظرفُ فيه خبر مقدم لقوله أبياتُها وقوله (بأربع) حال من الثلاثين وجملةُ قوله (أتَتْ) صفة لأربع وقوله (أبياتها) أى المنظومةِ مبتدأ مؤخر والمعنى أبياتُ هذه الأُرْجُوزةِ زائدةٌ على الثلاثين حالةَ كون تلك الثلاثين مُلْتَبِسةً بأربعةِ أبيـــاتٍ أُتَتْ وجاءَتْ بعدها .

والأبياتُ جمع بَيْتٍ والبيتُ كلام موزونٌ بأجزاء التفاعيل المشهورة عند العروضيين وفائدةُ ذكر عدد أبياتها صَوْنُها وحِفْظُها مِنْ إسقاطِ بَيْتٍ أو أكثرَ مِنها مِنْ نحوِ حاسد ، والمعنى عددُ أبياتها أربعٌ وثلاثون بيتاً على أنَّها من كامل الرجز لا مِنْ مشطور الرجز وإلاَّ كانَتْ عِدَّتُها ثمانيةً وسِتِّيْنَ بَيْتاً ، ونسخةُ أبياتها هى النسخةُ الصحيحةُ وهى التي شَرَحَ عَليهَا الدِّمياطيُّ والحُمَّويُّ وهى الصوابُ .

وفي بعض النسخ أَقْسامُها بَدَلَ أبياتُها والجوابُ عَنْ هذه النسخة أنَّ الناظم عدَّ المدلَّسَ قسمين والمقلوبَ قسمين فهى أربعةٌ لا إِثْنَانِ فالعددُ صحيح وهو ظاهرٌ على هذا التأويل وإن كان بعيداً عن الفهـــم . (ثُمَّ) بعد أَنْ تمّ المقصودُ من نظمهـــا (بخير) لا بغيره كما يفيـــده تقديمُ المعمول على عامله (ختمت) بالبناء للمفعول أى هذه المنظومةُ وخَتْمُهَا بالخير لاشتمالها على عمل الخير فجزاه الله تعالى أَحَسْنَ الجزاء .

وفي قوله ختمت براعةُ مقطع وهى مِنْ المحسِّنات البديعية وهى أن يُؤتى في آخر الكتاب بما يَدُلّ على إنتهاءِ وتمامِه . والمقصود من قوله ثم بخير ختمت تكميل البيت فلا مفهوم له .

الإعـــراب

(فــوق) : ظرف مكان منصوب متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبرا مقدما لقولـه أبياتها وهو مضاف .

(الثلاثين) : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(بــأربع) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثلاثين ، وقوله :

(أتـت) : أتى فعل ماضٍ والتاء علامة تأنيث الفاعـل ، والفاعـل ضمير مستتـر فيه جوازا تقديره هي يعود على أربع ، والجملة من الفعل والفاعل صفة لأربع .

(أبيـاتها) : أبيــات مبتدأْ مُؤخَّــر وهو مضــاف والهاء مضــاف إليه .

والمعنى : أبيــات هذه المنظومة كائنة فوق الثلاثين حالـة كون الثـلاثين مُلْتَبِسةً بأربعة أبيات آتيةٍ مذكورة بعدهـا . ويحتمـل كون أبيـاتها مبتـدأ مؤخـرا وجملـة أتت خبر مقـدم وفـوق الثـلاثين متعلـق بأتت وبأربـع حال من الثلاثين .

والمعنى : أبياتها أتت وجاءت فوق الثلاثين حَالة كونها ملتبسة بأربع .

(ثـمَّ) : حرف عطف وترتيب ذكرى أو بمعنى الواو .

(بخيـر) : متعلِّق بقوله :

(خُتمت) : وهو فعل ماضٍ مُغيرٍّ الصيغةِ ، التاء علامة تأنيث نائب الفاعل ونائب فاعلـه ضمير مستتـر فيـه جوازا تقديـره هى يعـود على الأبْيــات ، والجملةُ من الفعل المغير ونائب فاعله معطوفـة على جملـة المبتـدأ والخبر أو معطوفة على جملة قوله أتت على كونها خبراً لأبياتُها ، والتقديـر على هذا الثاني : أبياتُها أتت فوق الثلاثين مع أربع وخُتِمَتْ تلك الأبيـات بخيرٍ من الله وحَمْدِهِ وثنائه .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليـه المرجـع والمآب ونَرْتَجِـى منـه بالرضى والقبولِ فإنه المرجوُّ والمأمول .

وهـذا آخـرُ مابشَّرنى الله سبحانـه وتعـالى بإنتهائـه ، بعدمـا وفَّقنـــى بإبتدائــــه ، فالحمـدُ لله على ماحَبَانـا ، والشكـرُ له على ما أَوْلاَنا ، وأسألـه أَنْ يُديْـمَ نفعَــــه بين عباده ، ويُرِدَّ عنه جدَلَ مُنكره وجاحِده ، ويَطْمِسَ عنه عَيْنَ كائده وحاسِده .

والمَرْجُوُّ مِمَّنْ صَرفَ وَجْهَه إليه ، بِعَيْنِ القبولِ والرغبـة لَدَيْـه ، أَنْ يُصْلِحَ خَطـأَهُ وسَقْطتَه ، ويُزِيلَ زَلَلَهُ وهَفْوتَه ، بعد التأَمُّل وَالإمْعَانِ ، لا بِمُجرَّدِ النظـرِ والعيـان ، لأَنَّ الإنْسَانَ مَرْكَزُ الجَهلِ والنِّسْيَان ، لا سِيَّمـا حَلِيـفُ البَـلاَهَة والتَّـوَانِ ، ليكـونَ مِمَّـنْ يدفـع السيئـة بالحسنـة ، لا مِمَّـنْ يُجـازِى الحسنـةَ بالسيئـة ، وأَنْ يَـدْعُـوَ لى بالعفْـوِ والغفران ، بِمَا تَراكَمَ علَىَّ من الذُّنوب والخُسران ، وأسَأل الله الرحمنَ الرحيمَ أَنْ يَنْفَع به كُلَّ مَنْ تَلقَّاهُ بالقَلْبِ السليـمِ ، وأَنْ يجعـلَ جَمْعِـى إِيَّـاهُ خالصاً لوجهـه الكـريم ، وسَبَباً للفوز عنده بِجَنَّاتِ النَّعيمِ ، إنه واسعُ الكرمِ وَمَانِحُ الفضلِ العميم .

اللهم ربَّنا ياربَّنا تقبَّل منَّا أعمالنَا ، وأَصْلِح لنا أقوالنَـا وأفعالنـا ، إنك أنت السميـعُ العليم ، وتُبْ عَلينا يامولانا إنك أنت التوَّاب الرحيم ، وجُـدْ علينـا بِحَـارَ فيضك إنك أنت الجواد الكريم .

وصلى الله وسلَّـم على سيدنـا محمـد خاتم النبيِّــين ، وعلى آلـه وصحبـه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

(قال مؤلِّفـه وجامعُـه) لاَحَ بَدْرُ تمامـه ، وفَـاحَ مِسْكُ خِتَامِـه ، أَوَائِــلَ اللَّيْلَـــةِ الثَّامِنَةِ ، من شهر الله المبارك ذى الحجة ، الَّتى يَوْمُها كان يوم التروية ، مِنْ شهـور سنةِ أَلِفٍ وأربعمائةٍ وإثنـتـيْـنِ ٨/١٢/١٤٠٢ من الهجـرة النبويـة ، على صاحبها أفضلُ الصلاة وأزكـى التحيـة آمين آمين وسلامٌ على المرسلين ، وجميـع الأنبيـاء والملائكـةِ المقربين ، والحمد لله رب العالمين آمين .

شِـعـر

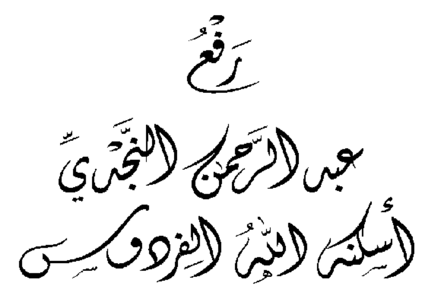
وَمَا مِـــنْ كــــاتِبٍ إلاّ سَيَفْنَـــى ... ويَبْقَـى الدَّهْـــــرَ مَا كَتَبَـتْ يَـدَاهُ

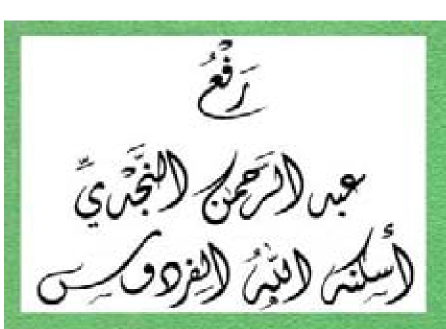
فلا تكـتُبْ بكـفِّـك غيـــرَ شـيء ... يَسُـــــرُّكَ فِي القيــامــــــة أَنْ تراهُ

أجـلُّ ما كَسَــبَتْ يَدُ الفتـى قَلـمُ ... وخَيْرُ ما جمعَـتْ يـدُ الفتـى كُتُــبُ

قد تَمَّ تصحيحهُ وتَنقيحهُ بيد مؤلفـه آخـر السـاعـة الخامسة من ليلـة الأربعـاء الخامس والعشريـن من ذي القعـدة من شهـور سنـة ألـف وأربعمائـة وأربـع ١٤٠٤/١١/٢٥ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ..

فهرس الموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس





مطابع الصفا – بمكة ت : ٥٥٦٢٨١٠